

## تقرير للسكترارية العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بمناسبة الموءتمر الثاني (ماي ١٩٦٢)

اسمحوا لي أن أذكركم بأهمية هذا الموءتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالنسبة لمستقبل بلادنا . لأن هذا الموءتمر سيمكن حركتنا من أن تخرج منه بتنظيم أقوى وأكثر احكاما، وأفق أشد وضوحا لتكون على مستوى مهامنا التاريخية . وأن الغرض من هذا التقرير هو أن أعرض عليكم بعض الملاحظات حول المهام الملحة، والمهام البعيدة المدى التي تنتظرنا، وأن استعرض الوسائل الكفيلة لتحقيق أهدافنا على أكمل وجه .

ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بوصفه حزبا ثوريا، سوف يعطي لهذه الصفة مدلولاتها ابتداء من هذا الموءتمر . وقد كان ولاسك تد حدد أهدافه منذ نشوئه سنة ١٩٥٩ . إذ انبثق من حركة المقاومة وجيش التحرير، وقام على الجماهير الكادحة في المدن والقرى، وعلى الشبيبة العاملة والطلابية، وأخذ على نفسه أن يواصل نضال الحركة التحريرية في المغرب لكي يعطي للاستقلال مدلوله الحقيقي .

وقد بدأ من الضروري أن نبعث في نفوس الجماهير، في اطار نشاط نضالي، ذلك الايمان، وذلك الحماس اللذين أخذ يضعفهما التهاافت على المصالح، والتسابق على الامتيازات عند بعض مسيرى الحركة الوطنية، كما أخذت تنال من قوتها مناورات التقسيم والتفسيخ التي بدأ يحوكها المستعمرون وعملاؤهم غداة اعلان الاستقلال. الا أن مهمتنا العاجلة الاولى كانت هي الحيلولة دون امتصاص تعبئة الجماهير، ومعالجة فقدان الثقة الذي بدأ يتسرب الى نفوس المناضلين ومسيرى الحركة الوطنية، وكذلك قطع الطريق على الخيبة التي أخذت تحل محل آمال فترة من النضال.

وكانت دعاية محكمة التوجيه تعمل على تمهيد السبيل لاحتكار السلطة بيد القصر، مدعية أن نظام الاحزاب كاسلوب للتنظيم السياسي والبناء الاقتصادي باء بالفشل، رغم أنه أتيحت له كل الفرص. بينما الحقيقة انه لم تعط لاي حزب فرصة ممارسة الحكم. وكانت هذه الدعاية التي جندت لها الصحافة والاذاعة كل يوم، انما تنقل بعض النظريات السياسية الممسوخة أو غير المهضومة والمحرفة تحت دعاوى ضرورة اقامة نظام قوى كطريق لاجراخ البلاد من التخلف.

أمام هذه الحملة التي كانت تهدف الى بلبلة عزائم المناضلين، وتجميد طاقات الجماهير، غدت مهمة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هي اقامة الدليل على أن الشعب يستطيع تجنيد نفسه دون الحاجة الى وصي، كما جند نفسه خلال الازمة الكبرى من سنة ١٩٥٢ الى ١٩٥٥.

وقد تحقق هذا الهدف الاول حيث أن المغرب اليوم رغم نظام القمع والاستبداد يمتاز في القارة الافريقية بظاهرة فريدة، كبلاد تفرض فيها الجماهير احترام منظماتها وصحافتها بل وتجعل الحكم يستعير منها شعاراته التي يمسخها بعد ذلك.

على أنه يجب علينا أن نعترف بأننا لم نستطع ايقاف الانقلاب الذي حصل في ماي ١٩٦٠، والذي صفى ماتبقى من مظاهر المشاركة الشعبية في الحكم، ولو أن الانقلاب كان نتيجة لضغط الجماهير التي فرضت على حكم اتخذ أسلوب القسر والتحكم أن يزيل القناع عن وجهه، وأن يظهر على حقيقته. نعم يمكن أن نجد لهذا الانقلاب جانبا ايجابيا إذ مكن من توضيح الوضع السياسي في البلاد، ومن ابراز القوى المتقابلة - قوى التقدم وقوى الرجعية، انصار المستقبل المشرق، والمتشيشين بعمود الماضي المظلمة. من جهة القوى الشعبية، ومن جهة أخرى عناصر الاقطاع وقلوب القوى التقليدية والاحزاب السياسية المتفسخة، وكذلك السماسرة ذوو المصالح المرتبطة مع الاستعمار.

وإذا أردنا أن نحدد مهامنا الأساسية منها والملحة، تعين علينا أن نقوم بتحليل لتناسب هذه القوى المتقابلة، طبقا لاساليب العلم الموضوعية. وفي مقدمة هذا التحليل يجب توضيح محتوى النظام القائم، وتحديد دوره في المرحلة الحاضرة. إذ لا يمكن الاكتفاء بوصف أسلوب الحكم دون الوقوف على حقيقة القوى التي يستند عليها. والى الآن فإنه يظهر أن اقتصارنا على وصف أسلوب الحكم ومواطن ضعفه العديدة جعلنا نستغني عن تحليل سياسي عميق لاصوله. فإذا كان صحيحا أن نظام الحكم في المغرب هو الحكم الفردي، فإن هذا التعريف وحده لا يكفي، ما لم نوضحه بتحليل متطلباته الداخلية والخارجية. فإن الاكتفاء بالحديث عن الحكم الفردي، قد يفيد استقلال هذا الحكم في اختياراته السياسية، بينما نحن نرى مطابقة واضحة وبسيطة لسياسة النظام مع خطة الاستعمار في بلادنا. ومن هنا وجب القاء بعض الضوء على المقومات الخفية التي تمكن هذا النظام من البقاء رغم ضعفه وعجزه وتناقضاته.

لا مرأ أن النظام القائم يستفيد من ظروف داخلية وخارجية علينا أن نقيّمها بموضوعية، إذ كثيرا ما ارتكبت أخطاء التقدير أما بسبب التقليل من أهمية هذه الظروف المساعدة للحكم، وأما بسبب المبالغة في مواطن الضعف التي تكون مع ذلك عميقة وحقيقية. وأن تتبّع هذا التوازن المتطور مع الزمن بين العوامل الداخلية العميقة المهددة لكيان النظام، وبين العوامل الطارئة المساعدة له سواء كانت داخلية أو خارجية، هذا التتبع هو الذي نستطيع بفضله في كل وقت تحديد استراتيجية نضالنا وتكتيك خطتنا السياسية المرحلية الملائمة.

ولذلك سنتناول في أول الأمر استعراض الظروف الحالية التي تعيشها بلادنا في الداخل والخارج.

# تحليل الحالة الراهنة

ماهي الظروف التي ينعقد فيها المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية؟

أولا : الظروف الخارجية .

ان أهم حدث بلا شك المد السريع لحركة تحرير الشعوب المستعمرة . فقد اتسعت آفاق بلادنا كاحدى الاقطار التي تحررت حديثا من الحكم الاجنبي . الا أنه يتعين التذكير بأن حركة عظيمه كالتى تعوض اركان النظام الاستعمارى لا يمكنها أن تتخذ شكل موجة عارمة ، تحطم كل ما يعترض سبيلها ، فهي لا محالة تخضع لقوانين المد والجزر ، وتسجل بعض النوقف اثر فترات الزحف والنصر . وفي رأيي أن فترة سنتي ١٩٦١ و ١٩٦٢ تميزت برد فعل رجعي من طرف الاستعمار في قارتنا الافريقية .

أ - الاستعمار الحديد في افريقيا

دخلت افريقيا مع سنوات الستين في مرحلة جديدة من تاريخها . ومن نصلها في سبيل التحرير والسقدم .

تفى ظرف سنتين التحف اغلبد بلاد القارة بركب الدول القليلة

التي كانت قد استرجعت استقلالها الوطني، واحتلت مقعدها في الحياة الدولية . وبدأ يلوح لنا اليوم الذي سيمحي فيه من وجه القارة كلها أثر السيطرة الاجنبية المباشرة، رغم المآسي التي تعانيتها شعوب جنوب افريقيا . ورغم العناد الاخرق الذي تتصرف به حكومتا البرتغال واتحاد جنوب افريقيا اللتان لن تفلتا من مصيرهما الحتمي .

هذه الظاهرة وحدها ذات أهمية خطيرة، اذ أنها تحدث لا محالة تغييرا جوهريا في التوازن الدولي الاستراتيجي والسياسي . ومع نمو حركة التضامن بين القارات الثلاث، افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتضافر الجهود مع سائر القوى التقدمية في العالم، فان هذا التغيير سيؤثر تأثيرا عميقا على تيارات التبادل الاقتصادي الدولي، وبذلك يلغم الاستعمار من أساسه .

وليست حركة الهروب الى الامام، التي تقوم بها الدول الاستعمارية الاوروبية بانتهاجها سياسة الاستقلالات الشكلية الممنوحة، سوى خطة دفاع للاستعمار عن نفسه، تحمل اليوم اسم الاستعمار الجديد .

والاستعمار الجديد عبارة عن سياسة تعمل من جهة على منح الاستقلال السياسي، وعند الاقتضاء انشاء دول مصطنعة لا حظ لها في وجود ذاتي، ومن جهة أخرى، تعمل على تقديم مساعدات مصحوبة بوعود تحقيق رفاهية تكون قواعدها في الحقيقة خارج القارة الافريقية .

وليست هذه بالظاهرة الجديدة، لان هذه السياسة تدخل في صلب مفهوم الاستعمار، وهو نفس الاسلوب الذي كانت تسلكه أكثر الدول الرأسمالية تقدما . انما الجديد بالنسبة للعلاقات القائمة بين الدول الاستعمارية الاوروبية وبين افريقيا هو العدول عن السيطرة والاستغلال المباشرين، واعادة النظر في الاستعمار الاستيطاني نفسه .

ولم يكن هذا الاتجاه الجديد مجرد اختيار في السياسة الخارجية للدول الاوروبية، بل هو تعبير عن تطور عميق في أسس الرأسمالية الغربية ذاتها، نتيجة لما حدث بعد الحرب العالمية الثانية من تغيير في أوروبا تحت تأثير مشروع مارشال، والتداخل المتزايد للاقتصاد الاميركي مع الاقتصاد الاوروبي . مما جعل هذا الاخير يفقد خصائص القرن التاسع عشر التي كانت تميزه، ويحاول التشبه برأسمال الولايات المتحدة . فمن الطبيعي اذن ان ينهج نفس الاسلوب فتبحث أوروبا عن "أمريكا لاتينية" خاصة بها .

ونحن مقتنعون أن ظاهرة الاستعمار الجديد هذه ليست سوى محاولة لتوقيف المد الثوري ولو الى حين . وهي لذلك لن تفت في عضد القوى الثورية .

ولن تمنعنا من أن نواصل مع سائر القوى التقدمية مهمتنا التاريخية لتصفية الاستعمار والقضاء على الامبريالية.

غير أننا في حاجة الى جهود متواصلة لتعميق أسس نضالنا الايديولوجية، ولتسليط الاضواء على كافة مظاهر هذا الاستعمار الجديد، من اجل تشخيص خصائصه واستقصاء علمي لوسائله، وتحقيق دقيق لادواته وركائزه.

وقد كان الفضل للمؤتمر الثالث لمنظمات الشعوب الافريقية المنعقد بالقاهرة في مارس ١٩٦١ في الشروع في هذا التحليل والتشريح واستخلاص نتائجه في قراره الشهير حول الاستعمار الجديد الذي جاء فيه:

"ومتى بدا أنه لا مناص للاستعمار من الاعتراف بالاستقلال القومي، فان خطة الاستعمار الجديد تسعى الى افراغ هذا الاستقلال من مضمونه التحرري الصحيح، اما بفرض اتفاقيات غير متكافئة في الشؤون الاقتصادية والعسكرية والفنية، واما بتنصيب حكومات عميلة عن طريق انتخابات مزورة، واما باختراع اشكال دستورية بدعوى تنظيم تعايش القوميات المختلفة، بينما هي في الحقيقة ضمان للسيطرة العنصرية لفائدة المستعمرين."

"وعندما لا تجدى هذه المناورات في النيل من نضالية المنظمات الشعبية التحررية وتصميم عزمها، فان الاستعمار وهو في النزاع الاخير يعمد الى التستر وراء الشبه شرعية، والتدخل الموجه للامم المتحدة، اما لبلقنة الدول الحديثة، واما لتقسيم قواها الحية السياسية او النقابية. وقد يصل به اليأس، كما حدث في الكونغو الى اللجوء لحكم المؤامرات، وتنظيم القمع البوليسي والعسكري، وتدبير الانقلابات بل والى السفك والاعتقال."

### ب- الوضع الجديد للقضية الجزائرية.

لا يمكن أن نتصور أن الكفاح المرير والبطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري يمكن بأي حال من الاحوال أن ينتهي بالفشل، نظرا للوضع الدولي، وبالاخص نظرا لتصميم الجماهير الجزائرية الباسلة. ولكننا اذا نظرنا الى توازن القوى المتصارعة، قوى الشعب الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى الجالية الاستعمارية والجيش الفرنسي ومن ورائهما منظمة الحلف الاطلسي، فان نتيجة الصراع لا يمكن أن تخرج عن أحد أمرين:

اما التقسيم بحكم الامر الواقع ولو مؤقتا، واما بالنصر الكامل للشورة، وانسحاب كل وجود فرنسي من الاراضي الجزائرية. ولكن أيا من الحلين لم يتحقق، رغم أن كليهما ما يزال ضمن الاحتمالات التي تخبئها

## احداث المستقبل القريب .

وان الاتفاقية التي انتهت اليها مباحثات افيان ، يمكن اعتبارها حلا وسطا ثوريا ، بمعنى انه يمكن من الحصول على مكسب اكيد هو الاعتراف باستقلال الجزائر دون ان يحجب الروءيا عن آفاق الثورة الجزائرية .

الا انه رغم الضغط الذى سوف تباشره الجماهير الجزائرية ، وفي طبيعتها جيش التحرير لاختصار مراحل الاستقلال التام ، فانه لا مناص من انتظار فترة من الوقت لقيام أجهزة الدولة الجديدة ، وتصفية مخلفات الاستعمار ، كما ان عامل الزمن سيدخل في عملية تحويل الاداة المسلحة الى حركة سياسية مثلما حصل في كوبا نفسها . وخلال هذه الفترة يجد الاستعمار الجديد فسحة من الوقت لاسترجاع أنفاسه .

لذا فان المعارك القادمة في الجزائر للاستفتاء من أجل تقرير المصير ، ولاقامة حكم ثورى ، ولمقاومة نشوء قوة ثالثة قد تستغل كركيزة لتسرب الاستعمار الجديد ، وللمحافظة على وحدة الشعب حول قوته المسلحة جيش التحرير الوطني ، وحول حزب جبهة التحرير الوطني ، كل هذه المعارك تقتضى جهودا متواصلة جبارة ومنتهى العزم والصلابة من طرف اخواننا المناضلين بالجزائر ، كما تستلزم منا نحن التضامن المطلق معهم ، وبذل كل المساعدة غير المشروطة لهم لتحقيق النجاح .

ان مستقبل الثورة الجزائرية لا يهم الجزائر وحدها ، وانما يهمنا نحن أيضا كمقاربة ، ويهم مصير المغرب العربي بأسره .

ومن واجبنا كذلك ألا نتسامح مع أنفسنا فيما ارتكبناه في الماضي من أخطاء وسوء تقدير ، حتى نساعد بتجربتنا المتواضعة اخواننا الجزائريين الذين يتوفر لديهم رصيد ثمانى سنوات من التجارب ومقومات التماسك الثورى ، ذلك الرصيد الذى هو العامل الاهم لنجاحهم في اجتياز مرحلة تصفية الاستعمار وتلافي الفخاخ التي ستنبص في طريقهم لا محالة ، مثلما نصبت في طريقنا نحن .

\* \* \*

اننا في هذا الاستعراض السريع للظروف الدولية اقتصرنا على عاملين أساسيين ، قد يكون لهما تأثير مباشر على المعركة الدائرة عندنا بين القوى الشعبية والمصالح الاستعمارية :

العامل الاول : الصراع بين الاستعمار الجديد وحركة التحرير الوطني في افريقيا .

العامل الثاني: استيلاء جبهة التحرير الوطني على الحكم .

وسوف يكون لكلا العاملين تأثير على توازن القوى بالمغرب . وقد رأينا النظام الذي وجد نفسه منغمرا مع الاستعمار في مؤامرة الكونغو، يحتهد في محاولة تبرئة ذاته عن طريق تبني شعارات مؤتمر الدار البيضاء ، والوقوف الشكلي في صف الدول الافريقية التقدمية التي تتولى الحكم فيها منظمات شعبية متحالفة مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في مؤتمر الشعوب الافريقية ، وفي منظمة تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية .

ومما لا ريب فيه أن الوضع في الجزائر هو الذي سينج عنه توضيح أكبر لنوعيات القوى المتقابلة في المغرب ، وهو الذي سيؤثر في اتجاه ايجابي او سلبي على أي من هذه القوى حسب ما ينتهي اليه من فشل أو نجاح دور الاستعمار الجديد في تكيف حل مشكلة السلطة في الجزائر . ولا بد للاستعمار من أن يبذل جهده لتركيز دعائمه الاستراتيجية في المغرب وفي المشرق ، كما في المجموعة الافريقية الاسيوية تبعاً للتهديد الذي سوف تواجهه قواعده ، بسبب قيام نظم شعبية تقدمية أصيلة .

#### ثانيا : الحالة الداخلية .

لقد قلنا آنفا أن الجانب الايجابي للانقلاب الذي حدث في ماي ١٩٦٠ كان هو تبلور القوتين الأساسيتين في المغرب . فلم يعد مجال للقصر لكي يقف موضوعيا موقف الحكم أو الوسيط . وليست القوى المساعدة التي تدور في فلكه ، من الشخصيات الباقية على رأس أحزاب خلت من محتواها الشعبي ، وكل همها تمجيد ماضيها والافتخار به ، أو من العملاء الذين يستمدون وجودهم من الخارج ، أو من جماعة كبار الموظفين الذين يوهمون أنفسهم بأنهم تيقنوقراطية البلاد ، كل أولئك انما هم في الحقيقة ظل للنظام نفسه ، ويحافظون على بقائهم بتسخير أنفسهم لخدمته والاستسلام لارادته .

وهذا هو السر في تسرب النفوذ الاجنبي شيئا فشيئا واستفحاله . وهذا هو الذي يشرح أيضا البون الشاسع بين النتائج الهزيلة التي حققتها الحكومة القائمة بعد سنة ونصف ، وبين خطب التهاني التي يمتدح بها النظام نفسه .

لقد أراد النظام القائم أن يبني مشروعيته على عجز التحارب السابقة ، التي يدعي أنها تجارب حكومات الاحزاب التي فشلت في وضع سياسة تنمية صحيحة للبلاد . فالمبرر الوحيد اذن لبقائه ، لو كتب له البقاء . هو في تنفيذ أهداف جزئية على الاقل لخطة التنمية الاقتصادية .



ولكن ماذا نرى الان؟

ان الظاهرة الاولى هي ان ما من مشروع تتناوله وسائل الاعلام بالدعاية والتزوير، الا وهو اما امتداد لاحد المشاريع التي وضعتها الحكومة السالفة، واما مجرد تهويش لا يكاد يبين حتى يدخل في طي النسيان.

وليس المهم أن يتبنى النظام لحسابه شعاراتنا وأفكارنا بل وحتى خطوط برنامجنا، مدعيا أنه يريد تحقيقها من دوننا، بل المهم هو أن يستطيع ذلك.

فها هي الدعاية الرسمية قد استحوذت على المشاريع والدراسات بل والانجازات التي سهر عليها اخواننا (في مؤسسه الدراسات والمساهمات الصناعية) مدة توليهم مسؤوليه وزارة الاقتصاد الوطني.

ولكن تلك المشاريع لا تلبث في أغلب الاحيان أن يصيبها المسخ، فتصبح غير كفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. هذا اذا لم تتحول الى مجرد عمليات مقامرة واختلاس، مثلما حدث في مشروع آسفي. واذا افتضح هذا المشروع قبل سواه فذلك لان تطوره زوج بالخارج، واستطعنا كشف النقاب عنه قبل فوات الاوان.

#### أ - نتائج السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

حاول النظام الهروب من المشاكل الفلاحية بالبوادي بما سماه مشروع الانعاش الوطني. وقد كانت نتيجة هذا المشروع هي سخرية كل الاخصائيين في ميدان التشغيل الجماعي للفلاحين. لان الكل يعلم أنه لم يستطع أحد قط تجنيد الجماهير القروية قبل البدء بكسب ثقتها، ودون اعطائها وسائل الرقابة التي تمكنها من الشعور بأن المشروع في صالحها وفي خدمة اغراضها.

ومن الوجهة الاقتصادية البحتة، فان مشروع الانعاش الوطني ليس سوى مجموعة من اوراش لتشغيل العاطلين مؤقتا، حسب امكانيات تمويله بالقمح الامريكي المقروض. وان اسم المشروع وحده ليذكر بأشابهه من المشاريع الرجعية المعروفة في عهد "فيشي" أيام المارشال بيتان بفرنسا. على أنه ما لبث أن فقد كل بذلول اقتصادي، وتحول في النهاية الى "التبوية" المستعمل أيام الحماية الفرنسية، لتنظيم الخدمة الاجبارية لصالح الحكام الاقطاعيين.

وقد سجل معنا بعض الاخصائيين الاجانب فشل هذا المشروع

الدعائي بل وكذلك بعض المشرفين عليه أنفسهم .

وتتوالى الاجتماعات تلو الاجتماعات تحاول عبثا انقاد ما يمكن انقاده، وكل ما تنتهي اليه هذه الاجتماعات هو شرح جديد لاهداف المشروع في الزراعة، وكان أربابه ما يزالون في تطور تعريف وتمهيد ولادته . غير أن ابلغ دلالة على فشل النظام هي عدوله النهائي عن كل محاولة تخطيط اقتصادية بعد تبيته مشروعنا لخطة الخمس سنوات الذي كان جاهزا سنة ١٩٥٩، بعد أن عمل على افراغه من مدلولاته الثورية، لاسيما ما يتعلق بالاصلاح الزراعي .

وبعد سنة ونصف من اعلان الخطة، يمكن القول بأنها لن تتحقق حتى في اهدافها الجزئية، ولو أن المسوءولين ما يزالون ينتبهون للمفعول السحري الذي تحدثه عبارة "خطة الخمس سنوات" فهم لذلك لا يغفلون عن حشرها في خطبهم وتصريحاتهم من حين لآخر .

ومن بين الاهداف الجزئية التي عجزت الحكومة الملكية عن تحقيقها، نورد مثلا واحدا يتعلق بميدان التعليم . فقد كانت الخطة قد حددت الاهداف المطلوب تحقيقها في كل سنة، مع بيان عدد الاقسام المنتظر بناؤها وعدد المعلمين الواجب تكوينهم . ولم تنتبه الحكومة أنه لم ينفذ شيء للاستعداد لحاجيات السنة المدرسية ١٩٦١ - ١٩٦٢ الا خلال عطلة صيف ١٩٦١، بحيث كان يستحيل عليها أن تواجه طلبات الالتحاق الجديدة المترتبة على زيادة المواليد وحدها، بقطع النظر عن الذين تجاوزوا سن الدخول في المرحلة الابتدائية، وليس لنصفهم أي مقعد بالمدارس . نعم لقد ارتجلت الادارة اذ ذاك ما سمي "بمشروع المدارس" لبناء عدد من الاقسام الجديدة خلال أشهر العطلة . ولكن مثل هذه "العمليات" ولو تم انجازها - وهذا أمر مشكوك فيه - لا يمكنها أن تركز كل سنة بهذا الشكل المرتجل . هذا مع العلم أنه يستحيل ارتجال مشروع تكوين المعلمين، كما يرتجل بناء الاقسام الدراسية .

ولم نتحدث في هذا المثال الا من ناحية الكم، اذ المصيبة أدهى وأمر لو نظرنا لتنفيذ خطة التعليم من ناحية الكيف . ويكفي للدلالة على ذلك أن المغرب التجأ مرة أخرى هذه السنة الى فرنسا برجاء ارسال الفني مستشار من رجال التعليم، ومن بينهم ١٢٠٠ للمرحلة الابتدائية، مما يجعل المغرب أكثر البلاد احتياجا للجانب في التعليم حتى في المدارس الابتدائية .

والحقيقة المرة هي أنه، ولو أن أهداف الخطة في ميدان التعليم قد تحققت، فلن يكون لذلك أي معنى ما دامت الاهداف الاقتصادية بعيدة

عن الدخول في مجال التحقيق . اذا ما الفائدة من افواج المتخرجين الجدد ، اذا لم تتوفر لهم ظروف العمل في اقتصاد مزدهر .

ذلك ان نتائج سياسة انظام في الميدان الاقتصادي متجلية في الحالة السيئة التي يعرفها الجميع ، من غلاء في الاسعار يمس على الخصوص جماهيرنا الكادحة ، واستفحال في الضرائب يهدد مصير صغار التجار والحرفيين . واذا كان النظام قد استطاع حتى الان ان يتلافى أزمة اقتصادية خطيرة ، بفضل الرصيد الذي تركناه في الخزينة عند مغادرتنا للحكم ، وكذلك بفضل المساعدات والقروض الفرنسية والامريكية ، واذا كان النظام ينتظر مهلة لاخذ نفس جديد من وراء المحصول الفلاحي الجيد المترقب هذه السنة ، فان تصرفاته الحالية في الميدان الاقتصادي والمالي ، لو استمرت على ماهي عليه ، فانه لا يمكنها ان تؤدى الالنتيجة حتمية واحدة وهي العجز الفادح في ميزان المدفوعات الخارجية .

ولذلك نرى اليوم وزير الاقتصاد السيد محمد الدويري ، وهو من حزب الاستقلال ، يوجه النداء تلو النداء لجلب الاستثمارات المالية الاجنبية لمواجهة هذا العجز في ميزان المدفوعات ، ولمحاولة الحصول على حقة لانعاش الاقتصاد . فهو لا يكتفي باعطاء كل التطمينات من أجل استرجاع المستثمرين لارباحهم ولرؤوس الاموال ، بل ويطلب من الحكومة الفرنسية ان تمنح لرؤوس الاموال الفرنسية ضمانات استثنائية عن طريق قروض خاصة . وفوق ذلك كله فهو يمنح لرأس المال الاجنبي امتيازات جديدة في بلادنا ، تحت ستار ما سماه "الصندوق الوطني للاستثمار" .

وحتى اذا كتب النجاح لهذه السياسة — وهذا بعيد الاحتمال — فانها لن تؤدى الى تنمية اقتصادية سريعة ومنسجمة ، وانما ستكون نتيجتها تركيز طبقة من السماسرة غير المنتجين الذين سيكونون الوسيط بين الاستغلال الاستعماري في أسلوبه الجديد وبين الشعب المغربي ، وسيصبحون العدو الالد لمغربة الاقتصاد القومي .

كل هذه المحاولات لتلافي الفشل ، لا يمكن ان يكتب لها النجاح ، لانها مشكوك فيها من الناحية الفنية ، ولانها رجعية من الوجهة الاجتماعية .

فليس للنظام أدنى وسيلة لتحقيق ما يتبجح به ، بالرغم من سرقته لشعاراتنا وبعض من برامجنا ، لانه عاجز عن ذلك . ومرجع هذا العجز وهذا الفشل هو ان الشعب أبقى مبعدا عن سائر المشاريع ، وهذا ما لا يريد النظام ادراكه رغم ما يمكن ان يتعلمه عند غيرنا من دروس التحارب المتعددة .

## ب - دعائم النظام

وحيث أن هذا النظام لا يمكنه أن يعتمد على ثقة الجماهير الشعبية والتفافها الإرادي حوله، فإنه محكوم عليه بأن يبقى تحت رحمة العون الخارجي، وأن يظل معتمداً في الداخل على عناصر أقل ما يقال عنها أنها فاقدة لكل فعالية، وهي الأجهزة الإدارية العليا والمتوسطة إلى جانب الجيش والشرطة.

أما فيما يخص الجهاز الإداري، فقد عمد النظام إلى شراء موظفيه بكل ما في هذه الكلمة من معنى، منعماً عليهم بامتيازات غير متناسبة البتة مع كفاءتهم وإنتاجيتهم. ولكن لسوء حظ هذا الأسلوب من الحكم، فإن الامتيازات بالطبع محدودة، بينما شره بعض الناس لا حد له. مع العلم أن الجهاز الإداري يقوم بالفعل على جمهور صغار الموظفين لا على الفئة الصغيرة من كبار الموظفين. وما دامت أغلبية الموظفين تجد أن وضعيتها تستفحل كما وكيفاً، فإنها لا ترى وازعاً يحثها على التضحية، بينما رؤسائهم غير متورعين عن ارتكاب الفضائح لتكديس الثروات الطائلة بحكم وظائفهم.

ولذلك لم يلبث الجهاز الإداري أن سرت فيه روح الإهمال واللامبالاة وتغشى فيه التعفن والفساد، كنتيجة حتمية لفقدان الرقابة الشعبية. وأن خطب الرسميين لا تجدى فتيلاً لتغيير الأوضاع المتردية التي آلت إليها الإدارة، فعدت أداة متعفنة ومشلولة.

### فأى فائدة ترجى والحالة هذه من إدارة منحورة متغفنة؟

أضف إلى ذلك التنافس المستحكم بين الفئات التي تؤلف زبائن النظام، والتي تتسابق على المناصب الإدارية، بعضها يريد وظائف وزارة العدل والبعض الآخر وظائف وزارة الداخلية، وفئة ثالثة ترشح نفسها لاحتلال مناصب إدارة القطاع العام. وقد بلغ الأمر إلى حد أقلق المسوءولين أنفسهم وحلفاءهم الأجانب وبعض المتعاونين مع النظام.

أما الجيش والشرطة، فإنهما جهازان يستمدان قاعدة المشتغلين فيهما من أبناء الشعب، فإن الجنود والضباط الذين كانوا يشتغلون في فرق عهد الحماية الأجنبية، والذين تشكلت منهم القوات الملكية المسلحة غذاة الاستقلال، ما كان يدفعهم للانخراط في الجيش الفرنسي أو الإسباني سوى الهروب من سياسة الظلم أو عامل البطالة. بحيث أننا نجد في نفوسهم كما نجد عند فرق جيش التحرير التي حلت وأدمجت في صفوف القوات الملكية المسلحة في غشت ١٩٥٦، نفس المطامح الشعبية التي تحش بها نفوس عائلاتهم التي ما تزال مقيمة بالقرى، أو التي نرحت للاحياء الفقيرة

بضواحي المدن الصناعية . هذه حقيقة يجب ألا نغفل عنها أبدا .

ولكن هناك حقيقة أخرى يتعين علينا كشفها هنا ، وهي أننا باعتبارنا الجيش والشرطة الدعامتين الأساسيتين للنظام القائم ، فلأن هذا النظام لم يسمح لهما قط بأدنى ارتباط مع الشعب ، وظل يمانع في اصرار قبول أى شكل من أشكال التجنيد الشعبي للخدمة المدنية أو العسكرية التي من شأنها أن تخلق الرابطة الضرورية بين الجيش المحترف ، وبين الشعب الذى وجد هذا الجيش مبدئيا لخدمته .

وكانت نتيجة هذا الحرص الذى ظل يبديه القصر الملكي ، في احتكاره للجيش كملكية خاصة به معزولة عن الشعب وفي اطار مغلقة ، أن تكونت شبه اقطاعية قوية التسليح ، ومهددة بشتى أنواع المؤثرات الاجنبية والمصالح المشبوهة ، دون أية وسيلة لحماية هذه القوات المسلحة من الاخطار ، أو لاجضاعها لرقابة شعبية . فأصبح يخشى على النظام نفسه بسبب سياسته العمياء اللاشعبية أن يفقد سلطته على تسيير هذه الاداة . وقد كشفت تجربة الكونغو أن بعض المسوءولين على رأس القوات الملكية المسلحة ، قد ينهجون سلوكا مناقضا للسياسة التي يعلن عنها النظام .

فلاحتمال قائم اذن في ان الدعامة التي يظن النظام أنه مرتكز عليها ، لا تغلت من يده فقط ، بل انها قد تصبح تهديدا خطيرا لبقائه .

ونحن عندما كنا نطالب بتأميم الجيش ، فاننا لم نكن نقصد الاشخاص المشتغلين في هذا الجيش ، وانما كان يعنينا كشف المهام التي يشغلونها والادارة السياسية للجيش وما يحيط بها من الشبهات والاعطار المهددة لسلامة الامة .

وليست هذه الاخطار سوى ما سبق أن تحدثنا عنه من نتائج سياسة الاستعمار الجديد في القارة الافريقية بأسرها . وأن الظروف التي تسهل خضوع النظام لمناورات الاستعمار الجديد ، لهي بقاء المؤسسات الاستعمارية التي خلفها نظام الحماية ، والتي يشخصها مليون هكتار من الاراضي الزراعية المملكة للاجانب ( ٢،٥ مليون فدان ) كما تعبر عنها سيطرة الاحتكارات الاجنبية على وسائل الانتاج الاساسية ونظام التسليف والتجارة . ومما يزيد خضوع النظام القائم للرغبات الاجنبية ، ضعفه وعجزه اللذان يضطرانه لاستجداء المساعدة المالية والفنية ، تلك المساعدة التي تسبح والحالة هذه وسيلة لتركيز مصالح الاستعمار الجديد ، ومصالح حلفائه الاقطاعيين والسامسة البورجوازيين .

لم تكن التناقضات الاجتماعية سنة ١٩٥٥، أى قبيل اعلان الاستقلال السياسي قد برزت حدتها في شكل صراع طبقي، لكنها ما فتئت بعد ذلك أن تبلورت فأدت الى تحول في الحركة الوطنية، انتهى سنة ١٩٥٩ بظهور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذى فصل قيادة حزب الاستقلال الرجعية عن قاعدة حركة التحرير الشعبية. وقد تبع هذا التحول تحول مواز في الحكم بحدوث الانقلاب الرجعي سنة ١٩٦٠.

فان البورجوازية الكبرى الفلاحية والتجارية، مع نسبة ضئيلة منها في النشاط الصناعي، قد ربطت مصيرها منذ الاستقلال مع عناصر الاقطاعيين، ومع المؤسسات الاقتصادية الموروثة من عهد الاستعمار، بل انها وقفت دون ما كان الرأسمال الليبرالي الاجنبي مستعدا لمنحه اياها من مراكز بحكم سياسة الاستعمار الجديد. وكان هذا الموقف المتعاس للبورجوازية ناشئا عن ضعفها كما وكيفا، وعن خوفها من الحركة العمالية وزحف الجماهير الشعبية.

فوضعها الراهن اليوم هو استسلامها المطلق للاقطاع والاستعمار الجديد. ونحن نرى نتيجة لذلك الموقف المتخاذل للمتكلمين باسمها في المسألة الدستورية، مع أن مصلحتها الطبقية كانت تفرض عليها الوقوف في وجه سيطرة القوى الحاكمة. وبذلك فقد حكمت على نفسها بالعبودية والتبعية بدون قيد ولا شرط.

نعم، مقابل هذه التبعية تستفيد البورجوازية الكبرى من السياسة الاقتصادية الحالية. فمما لا شك فيه أن مصالحها الاساسية في المدن والقرى قد امتدت وتحصنت بفضل الاجراءات القانونية المتعلقة بنظام التجارة والجمرك والضرائب. ولكنها لن تلبث أن تجد نفسها في النهاية - بحكم هذه السياسة - أمام أحد احتمالين لا مفر لها من اختيار أحدهما.

- فاما أن تصبح بورجوازية أعمال وانتاج فتضطر لوضع مسألة تحقيق تحرر الاقتصاد الوطني.

- واما أن تكتفي بدورها الطفيلي كسيدها الاقطاع، تاركة كل الامتيازات الرئيسية بيد الاجانب المستغلين للبلاد.

ومهما يكن، فان هذا السلوك المتميز للبورجوازية الكبرى الطبقية، وضع فاصلا بينها وبين البورجوازية الوطنية، المتوسطة والصغيرة، التي يزداد فقرها يوما بعد يوم بسبب السياسة الاقتصادية القائمة. وتتسع الهوة بين هذه الطبقة الوسطى وبين حفنة المنتفعين بالامتيازات التي يمنحها لهم النظام، بقدر ما يربطون مصالحهم بمصالح المستوطنين الاجانب، وبالرأسمالية الدولية في اميادين التجارية والصناعية والبنكية والفلاحية.

وبهذا نفهم الوضعية الغربية التي اشرفنا اليها، وهي ان هذه البورجوازية الكبرى عاجزة عن احتلال المواقع التي يستطيع الاستعمار الجديد السماح بها وتسليمها.

فمن الخطأ اذن ان ننتظر من هذه الطبقة ان تكون ودية، ولو حتى لمطلبها الطبيعي في تحقيق الديمقراطية، فاحرى ان تتولى مهمة تحقيق التحرر الاقتصادي. ومن هنا يتجلى الدور الجسيم الذي ينتظر الطبقة العاملة لتحمل مسؤولية المعركة الاقتصادية.

وان هذه المعركة الاقتصادية لا بد لها ان تتخذ بطبيعة الحال صبغة سياسة حتمية، ما دام الحكم القائم هو الوصي على البورجوازية الكبرى، والوكيل المنصرف لخدمة مصالح الاستعمار الجديد، ولرعاية التحالف بين الرأسمالية الدولية والبورجوازية المستقلة. وقد أدركنا هذه الحقيقة بالتجربة المباشرة طيلة سنوات مشاركتنا في الحكومة.

لذلك نرى ان خطة النظام الحالية، تجاه كل اصطدام اجتماعي بمناسبة مطلب عمالي جزئي، هي الا يتجاوز الصدام نطاقه المحدود، علما منه انه لن يلبث حتما حتى يفضي الى معركة جوهرية تهدد الاسس الاقتصادية والاجتماعية للوضع بأكمله. فالحكم يتظاهر بالتنازل في معركة عمالية نهم القطاع العام، او هو على الاقل يجزل في الوعود مثلما حدث عند اضراب عمال البريد في نهاية سنة ١٩٦٦. ولكن الى أي حد يستطيع ان يسير في خطة الوعود والتنازلات الشكلية؟ وهل يستطيع ان يسلك نفس الخطة في النزاعات العمالية المتعلقة بالقطاع الخاص؟

وان هذه التساؤلات هي التي ترسم الاطار الذي يتعين علينا ان نبحث فيه حقيقة ومعزى مظاهر بعض الاعتدال في نضالية القيادة النقابية.

وان ما يخشاه النظام هو ان تصبح الطبقة العاملة، وهي مجندة في طليعة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ومنظمة في الاتحاد المغربي للشغل، الاداة الصالحة لتحقيق التحرر الاقتصادي والثورة الاجتماعية. وهو لذلك يبذل قصارى الجهد لفصل النشاط النقابي العمالي عن حركة التحرر الوطني، بعد ان باءت محاولات تقسيم النقابات بالفشل.

اما طبقة البورجوازية الصغيرة في المدن والقرى، فانما تشمل قطاعات مهمة من الموظفين واصحاب المهن الحرة، وكذلك الحرفيين والتجار والفلاحين الموسرين. وقد لعبت هذه الفئات من البورجوازية الوطنية دورا مهما في حركة التحرير الوطني، وهي تزداد مع الايام شعورا منذ الاستقلال الشكلي باستمرار الانظمة الاستعمارية والاقطاعية كما تتعمق خبيثتها

نتيجة لسياسة الحكم السيئة والوخيمة العواقب. فنراها تسترجع روح التمرد والنقد، وتقتنع أن حل المشاكل التي تتخبط فيها، وتحقيق مطامحها، لن يتأتى شيء منه إلا عن طريق سياسة تحررية حقيقية، وإقامة نظام ديمقراطي كضمان لازدهار البلاد في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والنقابية.

غير أن هذه الطبقة كما هو معروف عنها، قد تميل إلى اختيار الدفاع عن مصالحها في إطار النظم القائمة، مما يجعل موقفها غامضا وغير مستقر، كما تثبت ذلك التجارب في سائر البلاد المتخلفة. فلاغربة إذا وجدنا بعض العناصر من هذه الطبقة تحاول معالجة مشاكلها بصفة فردية وجزئية، خارج الإطار الجماعي الشامل، وحتى في حالة انتظامها على الصعيد المهني، فإنها أميل إلى التعاون مع السلطات المحلية منها إلى دفع نشاطها للمستوى القومي.

ومع ذلك فإن هذا القطاع الهام من مجتئنا، يتوفر على طاقات ثورية كامنة، استطاعت أن تتفجر في فترة ما بين ١٩٥٣ - ١٩٥٥، كما هبت لإعلان تضامنها مع العمال والدفاع عن وحدتهم النقابية بمناسبة إضرابات ١٩٥٩ - ١٩٦٠، وبفضلها حققنا إلى الآن انتصاراتنا الانتخابية البلدية والقروية.

وبعد ما نكون مخطئين ومجحفين في حق هذه القوة بأهملها والتفويض من قيمتها، فإننا نكون واهمين إذا نحن قصرنا كل اعتمادنا عليها من النشاط الثوري لحزبنا.

على أن النظام لا يعير اهتماما كبيرا لهذه الفئات في المجتمع من الوجهة السياسية، اللهم ما كان من استغلال رخيص لعواطفها الدينية وتمسكها بالعادات التقليدية، كما أنه لا يكثر لحركة مزاج البورجوازية الكبرى، مثلما هو مهتم على الخصوص بطبقة الفلاحين.

وظاهرة الاهتمام بالفلاحين هذه، جزء من سياسة الاستعمار الجديد الذي استنبط من دروس الثورات الآسيوية والثورة الكوبية على الخصوص بعض الاستنتاجات السطحية، التي ينصح بمقتضاها الأنظمة التي تدور في فلكه بالآ تكثرت بالفئات الحضرية من شعوبها، وأن تحتهد قبل كل شيء في إخماد تدمر الفلاحين، والحيلولة بينهم وبين الانزلاق الثوري.

ولا حاجة بنا إلى تحليل جديد لما يسمى بشروع الانعاش الوطني الذي استعرضناه في الوجهة الاقتصادية، في القسم الأول من هذا التقرير، ولكن من المهم أن نعيد النظر هنا إلى مغزاه السياسي.



في الواقع ان هذا المشروع يدخل في سلسلة التجارب المتتابعة منذ عهد الحماية الفرنسية، قصد معالجة قضايا المجتمع القروي ومشاكله، دون المساس بنظام الملكية الذي هو المشكل الجوهرى، والذي كان يستحيل على الحماية المساس به، دون تهديد وجودها من اساسه، كما كان يستحيل على الحكومات الاولى بعد الاستقلال - ولو مع مشاركتنا فيها - أن تتعرض لهذا المشكل ما لم تحل مشكلة الحكم من اصله.

وكما قلنا آنفا فان مشروع الانعاش الوطني ليس سوى صورة كاريكاتورية لتعبئة الجماهير القروية. ولكنها تودى الى تضليل هذه الجماهير، وقد يستفيد النظام من ورائها ربح بعض الوقت. وهذه هي الغاية التي يعمل من أجلها. لذا وجب علينا اغتنام فرصة تجميع هؤلاء الفلاحين المحرومين من الارض، وان لم يكن قصد أصحاب المشروع، لنعرض على أنظارهم الحلول الاجدى لمشكلتهم، ولاقتناعهم بأن الطريق السليم ليس هو الذي يسوقهم اليه النظام.

\* \* \*

يمكننا أن نستخلص مميزات المجتمع المغربي الحاضر في الظواهر الآتية:

- بورجوازية كبرى تنازلت عن مطامعها السياسية، وربطت مصيرها بالاقطاع.

- طبقة عاملة تكون القوة الرئيسية، ولكنها في حاجة لان تضع بوضوح قواعد العلاقات بين مهامها النقابية وبين أهدافها السياسية.

- بورجوازية متوسطة وصغيرة مدمرة ومتوفرة على طاقة ثورية كاملة، ولكنها مترددة في استئناف النضال لاستكمال التحرر الوطني.

- جماهير صغار الفلاحين والمحرومين من الارض الذين هم في حاجة الى وضوح الرؤيا لمهامهم، كما هم في حاجة الى اطار ينظمون فيه نضالهم الخاص الى جانب نضال الطبقة العاملة.

هذه هي الصورة الموضوعية غير الواضحة المعالم للظروف الاجتماعية التي استطاع معها النظام أن يحافظ على وجوده، وتظاهرا ببعض الاستقلال بالنسبة لجميع فئات المجتمع، بينما هو يزداد خضوعا يوما بعد يوم لمصالح الاستعمار الجديد. ومن وراء ذلك صورة خلفية للصراع الهائل الدائر بين الاستعمار وقوى التحرر والتقدم في العالم.

# نقد ذاتي

## ثلاثة أخطاء قاتلة

في هذه الظروف الداخلية والخارجية، تواجهنا مهام عديدة ومستعصية لا مناص من القيام بها، ولا بد لنا من معالجتها بأساليب جديدة وبسلوك ملائم لخطورتها، مستمدين قوة جديدة من دروس أخطائنا السالفة.

ويظهر لي أننا في الماضي قد انزلقنا نحو ثلاثة أخطاء رئيسية سوف تكون قاتلة لا محالة، ان لم نتداركها في الظروف الراهنة.

### ١ - الخطأ الاول.

يرجع الى سوء تقديرنا لانصاف الحلول التي كنا مضطرين للاخذ بها.

### ٢ - الخطأ الثاني.

يتعلق بالاطار المفلق الذي مرت فيه بعض معاركنا، بمعزل عن مشاركة الجماهير الشعبية.

### ٣ - الخطأ الثالث.

نشأ عن عدم الوضوح في مواقفنا الايديولوجية، وعن عدم تحديدها لهوية حركتنا.

١ - أنصاف الحلول وموقفنا منها .

ماذا كان موقفنا من أول " نصف حل " عشناه في نضالنا القومي وهو حل " اكنس ليبان " ؟

حدث ذلك بعد نضال طويل ظل يتعمق خلاله وعي المناضلين الثوري ، وبرزت طوال مراحلها مظاهر شعبية ، وهي تزداد وضوحا مرحلة بعد مرحلة .

واسمحوا لي هنا أن أستعرض المراحل التي مر بها هذا النضال في فتراته المعاصرة .

١ - فقد تميزت المرحلة الاولى من معركة التحرير الوطني ، بعد فشل الثورات القروية المسلحة ضد الاحتلال ، بانتشار الدعوة الوطنية عند جماهير البورجوازية الصغيرة في المدن التقليدية ، وانتقلت الحركة الوطنية كما وكيفا الى تطور جديد ، اثر الحرب العالمية الثانية ، بعد أن انخرطت فيها أفواج الكادحين المكسدين في الضواحي الفقيرة المسماة بمدن القصدير . فقد كان للنمو السريع في قطاع الصناعة الاستعماري نتيجة ايجابية ، هي نشوء طبقة عاملة ما فتئت أن تسربت اليها تنظيمات الحركة الوطنية .

والظاهرة التي يجب أن نلفت النظر اليها هنا ، هي أن البعض كان في أغلب الاحيان ينظر الى هذه الانخراطات الجديدة في صفوف الحركة الوطنية مجرد نظرة عددية ، ولم يكن يعتبر تلك الجماهير سوى وسيلة جارية للضغط على المستعمرين ، بينما كانت هذه الجماهير تشكل بحكم تركيبها التحالف بين العمال والفلاحين المطرودين من الارض ، والنازحين الى مدن القصدير . وبقي قسم مهم في قيادة الحركة الوطنية غير واع للمعنى العميق لهذا التحول الكيفي ، ولما كان ينبغي أن ينتج عنه من تحول في الاهداف وأساليب النضال . ومن هنا ندرك الاسباب العميقة لكثير من التطورات في الحركة الوطنية .

وبكلمة موجزة يمكننا القول بأن الحركة الوطنية كانت تحتوى على حركتين متوازيتين ، وبقدر ادراك الجماهير الكادحة لايدولوجيتها الخاصة بها كطبقة ثورية ، استطاعت الحركة الوطنية أن تكسب من هذا الدم الجديد طفرة قوية جديدة .

ب - ولم تكن المرحلة الثانية للنضال التحرري ، تتميز بظهور المقاومة المسلحة في المدن ، مثلما هي تتميز بقيام جيش التحرير الذي لا يتأتى الا بالتأييد الفعال من طرف الجماهير القروية ، كما أثبتت ذلك

التجارب التاريخية المختلفة . ومعنى هذه المرحلة أن دعوة حركة التحرير الوطنية قد بلغت سكان البادية والارياف .

ان هذا الحدث اذا فهم وفسر على حقيقته يكون له مغزى ثورى عميق ، لانه يطرح مشكلتين هامتين : مشكلة تحالف القوى الثورية ، ومشكلة اساليب النضال السلمية والعنيفة .

فالمشكلة الاولى تتعلق بربط نضال جماهير المدن من عمال وصغار التجار والحرفيين بنضال الفلاحين في الارياف . فكلنا نعلم أن الاستغلال الاستعماري قام عندنا على اغتصاب المعمرين للاراضي الزراعية التي نتج عنه استفحال البطالة في القرى ، وهجرة الفلاحين للمدن . وهؤلاء الفلاحون المطرودون من أرضهم هم الذين يكونون جمهرة الصعاليك في المدن ، وهم الذين دخلوا أفواجا في الحركة الوطنية ، بينما منيع سخطهم ومصدر قوتهم الثورية خارج هذه المدن ، وفي وسط الارياف . ولذلك فمجرد ما تصل حركة التحرير الوطني الى هذه الارياف نكون قد أوقفنا الحلقة ، وتصبح الطاقة الثورية المتجمعة في كلا القطبين الحضري والبدوي قوة لا مرد لها .

وبينما الثورة تكتسب قوة جديدة ، فهي لذلك تجد الطريق لتعميق مفاهيمها الايديولوجية ، فهي اذا امعنت النظر في مشاكل قوتها الرئيسيتين ، فانها تستطيع الوصول الى وضوح الرؤيا فيما يتعلق بنظام الاستغلال الاستعماري ، وفيما يتعلق كذلك بمشاكل العمال والفلاحين وارتباط بعضها ببعض . وان ادراك هذه العلاقة لهي الدلالة على ثورية المنظمة وثورية برنامجها .

وأما المشكلة الثانية التي برزت من خلال هذه المرحلة من نضالنا الوطني ، فهي قضية العنف كأسلوب سياسي . ذلك أن النضال الثوري ضد أي نظام اقتصادي واجتماعي لا بد أن يكون مزيجا من الوسائل السياسية والعسكرية ، وتأرجحا مستمرا بين الاساليب القانونية والاساليب غير القانونية . وكان لزاما علينا ، وقد وصلت بلادنا الى هذه المرحلة ، أن ندرك هذه المشكلة على حقيقتها وفي منتهى مدلولاتها ، وأن نستخلص منها النتائج الحتمية لتعميق الوعي الثوري للمناضلين .

ج - وقد دخلت معركتنا في مرحلتها الثالثة بانداماجها في الافق الثوري لمجموع بلاد المغرب العربي . وتم ذلك بنفس السرعة التي كان يسير بها تعميق الابعاد السياسية والايديولوجية للحركة ، وهي تسير بخطى حثيثة نحو أهدافها . وكانت هذه المرحلة تشكل تحولا جذريا ، لانها فتحت مجالا تستطيع معه الاقطار الثلاثة لبلاد المغرب العربي أن تنتقل من أهدافها المحلية ، كعودة الملك أو تأسيس دولة أو استرجاع الشخصية الذاتية ، الى

اهداف ثورية استراتيجية. ومن خلال التباين الشكلي للمعارك المختلفة بالاقطار الثلاثة بدأت تظهر وحدة الاستغلال الاستعماري ووحدة النضال المصري المشترك. وان المغزى الثوري لهذه الوحدة، هو أنها تتجاوز الخصائص الاقليمية المتباينة، الناتجة عن تاريخ الاستعمار واختلاف النظم السياسية والمناورات الذكية للمستعمرين لخلق التقسيمات المصطنعة، لكي تصل الى وحدة نضالية، يتبدد معها الكثير من الاساطير والاهام.

وقد تمت "اكس ليان" ( Aix les Bains ) عند هذه المرحلة بالذات، اى عند نهاية تطور طرحت فيها موضوعيا قضايا جوهرية بالنسبة لمعركتنا، وهي دور واهداف الجماهير الكادحة الحضرية، مع ضرورة ارتباطها بالجماهير القروية، ومسألة اللجوء الى العنف لا في اطار محلي ضيق وانما في مستوى افقي متسع في النضال ضد الاستعمار.

ففي هذه الفترة من نضالنا القومي، والتي رغم قصرها أخذت تظهر فيها عوامل التوضيح الجذرية التي كنا سندخل بها - كغيرنا من الثورات - في مرحلة حاسمة، في هذا الوقت بالذات وقع محمد الخامس في طريق عودته من المنفى الى المغرب اتفاقيه " لا سيل سان كلسو" ( La Celle Saint-Cloud ) مع الحكومة الفرنسية، كنتيجة لمباحثات "اكس ليان" والتي أدت الى الاستقلال السياسي الشكلي.

فهل معنى ذلك ان الخصم كان اكثر خبرة منا، فأدرك قبلنا المغزى العميق لاتجاه سير الاحداث؟

ولماذا لم تدرك حركة التحرير الوطني، التي كنا مسيريهها، الاغراض الاساسية للاستعمار؟ ولماذا لم نقول توضيح هذه الاغراض، وما يترتب عنها من مسائل للمناضلين مع ما ينتج عن ذلك من تحديد لمتطلبات معركة تحريرية جذرية؟

علينا اليوم أن نجيب على هذه الاسئلة وعلى أمثالها في هذا الباب.

لقد منحتنا الظروف التاريخية الوسائل الكفيلة لكي نقوم بدور التوضيح الذي كانت تفرضه علينا مهمتنا الثورية. فهل قمنا بتقديم هذه التسوية التي تمت مع المستعمر كأنها حل وسط، اى أنها حل وسط ربحنا بمقتضاه، ولكننا في نفس الوقت سجلنا خسرانا مؤقنا؟

ليس المهم اليوم أن نطرح بشأن هذه الاتفاقيه أسئلة مزيفة مثل "هل كان يمكننا رفض الاتفاقيه" أو "ما الذى دفع فرنسا الى قبولها؟"

السؤال الوحيد الذي يهمننا توضيحه هو أثر هذه الاتفاقية على الانطلاق الثورية لحركتنا الوطنية .

فلا أحد يستطيع أن ينكر الدور الذي لعبه في التحول المفاجئ للسياسة الفرنسية اقتران الحركتين التحريريتين ، الجزائرية والمغربية ، وما كان سيترتب عليه من نتائج . وأيضا ليس من قبيل الصدفة أنه في الوقت الذي بدأ فيه المناضلون - وان كانوا قد بدأوا فقط يدركون من وراء الرمز المعنى العميق للنضال الوطني ، في هذا الوقت بالذات فهم المستعمرون المعنى العاطفي لارجاع الملك من منفاه . ونحن اليوم اذا حللنا هذه المطابقت بعد مرور الزمن عليها ، ندرك أن السياسة الاستعمارية بلغت من الذكاء كنا أبعدا نكون عن تصوره .

نعم ، لقد بدأت تنتزع المعالم الميكانيكية لهذه السياسة عندما شرع الاستعمار في تطبيقها على مدى أوسع في مجموع القارة الافريقية ، غير أنه منذ نهاية سنة ١٩٥٦ أخذت مرارة الخيبة تظهر في نفوس عدد من المناضلين ، وخاصة عند قادة حركة المقاومة وجيش التحرير ، وكان ذلك بمثابة الشعور الحدسي بأن سير الثورة قد توقف .

فهل نحن أخذنا في حسابنا هذا الشعور بالخيبة ، واستنتجنا منه نتائج ايجابية كما كان يجب علينا؟ وهل شرحنا مغزى حل ايكس لبيان بعد أن ظهرت سياسة الخصم جلية واضحة للعيان عندما أعلن الجلاوي تراجع المسرحي وتوبته الموعز بها اليه؟

كلا لم يقع شيء من ذلك ، بل أخذنا على حسابنا تلك الاتفاقية بما لها وما عليها ، وتقدمنا بها ككربون على اندحار الاستعمار الفرنسي . ثم اننا صورنا انحلال "مجلس العرش" الذي نصبه الاستعمار كهزيمة أخرى للسلطة الاستعمارية ، بينما لم يكن في الواقع الا فحما مدروسا للتظاهر بالتنازل . ودخلنا في اللعبة الاستعمارية باستبدالنا الهدف الاساسي لمعركتنا ، وقد بدأ يتضح للمناضلين ، بهدف آخر قد يظهر لاول وهلة قريب المنال ، بينما هو في المدى البعيد بمثابة السراب .

اننا في الحقيقة لم ندرك معنى المنعرج الذي وصلت اليه حركتنا ، ولم نتخذ له العدة في وقته ، لاسباب يمكن مناقشة صلاحيتها ، ولكن نتيجتها الملموسة هي أننا عللنا أنفسنا بأن تلك التسوية السياسية انما كانت توقفا مرحليا في مسيرتنا الثورية . وكان مفروضا ضمنا أن يستغل هذا التوقف كفترة استجمام للحركة الوطنية ، تستغلها لاعادة تنظيم نفسها ، ولمعالجة التضخم الذي أصابها ، واستيعاب القطاعات الثورية الجديدة في صفوفها ، غير أن هذه المحاولات وان كانت قد انجزت بنية حسنة ، الا أنها لم تكن موضوعة في

اطار استراتيجية شاملة، جعلها تفضي الى نتائج عكسية بل الى تعفن اجهزة الحركة التحررية.

ان هذا التحليل النقدي لتسوية اكس لبيان الذي لم نقم به سنة ١٩٥٦ علينا ان نقوم به اليوم، حتى نستخلص منه في سياستنا الداخلية موقفا واضحا ومحددا بالنسبة للتسويات او الحلول الوسطى التي قد نضطر الى قبولها في المستقبل. ان مثل هذه الحلول يجب ان تقدم بصفة موضوعية وبتقييم حقيقي، لا ان ندافع عنها كانتصارات حاسمة، وبذلك نمنعها من خلق ضباب حول وضوح الوعي الثوري للمناضلين.

ليس من المحرم على حركة ثورية ان تمر في حلول مرحلية، لان ذلك متوقف على توازن القوى، وعلى تحديد الاهداف القريبة منها والبعيدة. والمهم هو ان يتم كل شيء في وضوح النهار، وبتحليل شامل يوضح الاوضاع للمناضلين.

علينا الا نقع مرة اخرى في خطأ "ايكس لبيان" والا نتولى تبرير التسويات كأنها حلول كاملة، والاحتفاء بها كأنها انتصارات تخدم في الواقع اغراضا انتهازية.

## ٢ - صراع في نطاق مغلق

هل من حاجة الى التذكير بالمعارك المتعددة التي اضطررنا لخوضها من سنة ١٩٥٦ الى ١٩٦٠ دون ان يعرف الشعب شيئا عنها وكلها كانت تدور بين جدران منازل اساطين حزب الاستقلال، او داخل القصور الملكي دون ان ينفذ صداها الى الخارج.

وتعلم بعض اطارات الحزب بالتفصيل كيف قمنا منذ البداية، ونحن ما نزال في حزب الاستقلال بالدفاع عن مبدأ أساسي، يضمن لكل حكومة تستحق هذا الاسم ان تباشر السلطة التنفيذية المخولة لها، ذلك المبدأ الذي بدون احترامه تكون الحكومة اسما بلا مسمى، وهو ان تكون بيد الحكومة سائر وسائل السلطة، وبالاخص الاشراف على موظفي وزارة الداخلية والمحافظين وكذلك مصالح الجيش والشرطة والدرك التي كان القصر يعمل على احتكرها. وكنا كلما وضعنا مشكلة هذه المناطق المحرمة او ادرجناها اعمال أحد المجالس الوزارية، وجدنا أنفسنا موضع هجوم مركز من طرف الصحافة الاستعمارية الفرنسية تحت عناوين بارزة ومانشيتات: "العرش المغربي في خطر" وفي ذلك منتهى المفارقة لصدوره من أولئك الذين اعتدوا على العرش من قبل ثلاث سنوات.

ولم نغم بواجب التوضيح أمام الرأي العام لهذه المعارك المتجددة على تعاقب الحكومات، من الوزارتين الائتلافيتين الأولى والثانية إلى حكومتي بلافريج وعبد الله إبراهيم. ولم نقل قط للشعب أننا كنا فاقدين لوسائل تنفيذ برامجنا. فلاغرابة إذن من أن يتهمنا البعض اليوم بأننا كنا نتوفر على سائر السلطات طيلة سنوات ١٩٥٦ إلى ١٩٦٠. سيما كنا فاقدين لجوهر السلطة. هذه هي الحقيقة.

ولننتقل إلى المعارك التي خضناها في الميدان الاقتصادي، فإن أولئك الذين ينسبون لأنفسهم مشاريعنا، ويتبجحون بها في خطبهم كانوا من أعدائنا عندما كنا نعرضها ونحن نشارك في الحكم. فكم تحمل أخونا عبد الرحيم بوعبيد من مناعب ليوجد للمغرب بنك اصدار عملته، ولكي لا تبقى هذه العملة تابعة للعملة الاجنبية. وكم تكبد من مشاق لايقاف زريف الراسمال الوطني ولم تتحقق بعض تلك المشاريع الا بفضل صبر طويل ومتابرة بيداغوجية لاتعرف الملل طيلة أربع سنوات من أكتوبر ١٩٥٦ إلى ابريل ١٩٦٠.

وسنوضح فيما بعد أن هذه الاصلاحات لم تكن لتغير من جوهر السيطرة الاستعمارية في الميدان الاقتصادي. الا أنه من الواجب أن نؤكد هنا أن هذه الاصلاحات دلمى ضالتها، بالنسبة لما يزال منتظرا منا انجازه لتحقيق التحرر الاقتصادي، لم تر النور الا بعد معارك مريرة لم يسمع الشعب عنها شيئا.

ومثل ذلك حصل عندما عرضت مسألة اختيار أسلوب الاقتراع في انتخابات المجالس المحلية البلدية والقروية، فقد اصطدمنا مع القصر لكي يكون الاقتراع باللائحة، فهو الاسلوب الوحيد الذي يضمن عن طريقه قيام مجالس بلدية تكون أداة المبناء الاقتصادي والاجتماعي. ولكن القصر التجأ إلى استشارة "علماء" من الخارج، ليفتوا له بصلاحيية الاقتراع الفردي أو ما شابهه حسب رغبته. وطالبنا بالرجوع إلى استشارة المنظمات السياسية، فطلب القصر رأيها ولو أنه أدخل في زمرتها من لا يحمل من الكيان السياسي سوى الاسم. وكانت النتيجة أن خمس منظمات اتفقت على رأينا ضد ثلاث منظمات اثنتين منها كانتا ضد مبدأ الانتخابات من أساسه. وكل ذلك لا يمنع القصر من فرض الاقتراع الفردي الذي نتج عنه بعث العناصر الاقطاعية والرجعية.

وهذه المعارك أيضا لم يعرف الشعب من أشواطها شيئا.

وهكذا في المعارك التي دارت داخل اللجنة التنفيذية أو اللجنة السياسية لحزب الاستقلال حتى ٢٥ يناير ١٩٥٩. فان انزلاق بعض القادة في



طريق المساومات الاسهارية، بل ومساهمتهم في المؤامرات الخسيسة ضد جيش التحرير والمقاومة أو النقابات العمالية، كان منشا اصطدامات عنيفة، لو أعلن عنها في ابانها لوفرت علينا كثيرا من الوقت وخيبة الامل والمزيد من التضحيات .

ان مثل هذه الاخطاء يجب ألا نقع فيها من جديد، كما أن الاخطاء السابقة ينبغي مراجعتها وتحليلها للمناضلين، حتى تضع حدا لبعض الاساطير، ونحرم الاستعمار الجديد من استغلال بعض الخرافات المزيفة الكاذبة...

٣ - من نحن؟

مضى علينا زمن طويل ونحن لا نريد الافصاح عن الهدف الذي نرمي اليه. فبسبب التسويات وأنصاف الحلول غير المشروحة، وبسبب المعارك الدائرة في طي الخفاء، لم نتمكن من تحديد آفاقنا البعيدة. ولطالما تلقينا هذا الاستفسار ما هو برنامجكم؟

لا شك ان هذا الاستفسار خاطيء في الشكل الموضوع عليه، لان أي أحد يستطيع أن يسطر برنامجا كما تشهد بذلك البرامج العديدة التي تصد عن النظام القائم وعملائه السياسيين .

ومع ذلك فان هذا لا ينقص من قيمة النقد الذي نوجهه لانفسنا، وهو عدم تبيان واضح لمعالم المجتمع الجديد الذي نسعى لبنائه في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ولا بد لنا من وضع حد لهذا الغموض، ما دامت الصورة السياسية للقوى المتصارعة في البلاد قد انكسفت فان مزيدا من التوضيح لا بد منه حتى نحدد اتجاهنا كاختيار ثوري امام الاختيار الرجعي الديماغوجي المتحكم في البلاد .

وان أفضل سبيل لذلك لهو اغتنام فرصة انعقاد المؤتمرات الثاني لحزبنا، من أجل تبيان المهام التي تنتظرنا في العاجل والاجل .

# المهام التي تنتظرنا

## ١ - مشكلة الديمقراطية

لقد وقفنا من هذه المشكلة في الماضي مواقف لم تثبت الاحداث سلامتها، فلقد كان من البديهي أن تكون النتيجة المنطقية لتسوية "اكس لبيان" بالنسبة لحركتنا التحريرية، هي أن تفرض مراجعة كاملة للجهاز السياسي والاداري في البلاد، لا فحسب لان ذلك كان هو المطلب الشعبي الاول، قبل أن توضع المسألة الملكية سنة ١٩٥٣، بل ليتسنى تحديد المسؤوليات دون تأخير. الا أن خطة السلطات الاستعمارية نجحت في أن تجعل قضية السيادة المغربية وكأنها تتلخص في مشكلة رجوع الملك كرمز لهذه السيادة. وسلك الاقطاع المغربي بايحاء من هذه السلطات الاستعمارية نفس الخطة التي كانت تخدم الاستعمار ثم الاقطاع في آن واحد.

وسجلت السننات الاولى والثانية بعد اعلان الاستقلال سلوكا ميكيافيليا من طرف الاقطاع، يقضي بالعمل على تأخير أكثر ما يمكن من الاصلاحات الادارية والاقتصادية التي لم تكن سوى نتيجة لاعلان الاستقلال، ثم اذا تحقق شيء من تلك الاصلاحات بادر الاقطاع الى تسجيل فضل انجازها لحسابه، واستغلها لصرف الانتباه عن المشكلة الدستورية.

وهكذا كانت تتعاقب الحكومات، تشكل ثم تحل دون الخضوع لاية

فاعدة مستغرة، وكانت الاحزاب السياسية الحقيقية أو المزورة وضع في مستوى واحد، وكان المبرر الذى يلتجأ اليه لتعليق فقدان المقاييس هو أن الجهود يجب أن تتصافر لمواجهة كبريات القضايا الوطنية، وأنه لم يحن بعد موعد الديمقراطية. وأدهى من ذلك أن خصوم الديمقراطية كانوا يستعملون ضدنا بعض نظرياتنا في الديمقراطية الواقعية، مدعين أن المشكلة الدستورية إنما هي مشكلة شكلية لا تحل جوهر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وفي نفس الوقت، وتحت شعار المصلحة الوطنية والوحدة المحسمة في شخص الملك، ظلت قوى الرجعية بتأييد مشوه من الداخل والخارج تماطل في تحقيق الإصلاحات الجذرية التي تهدد ما تتمتع به من الامتيازات. وبذلك قويت شوكة العناصر الاقطاعية حتى بلغ الامر في أواخر سنة ١٩٥٨ أن نظمت في جبال الريف بشمال المغرب ثورة مصطنعة بتواطؤ مع عناصر القيادة العامة للقوات الملكية المسلحة.

وقد سبق أن دبرت قبل ذلك بسنتين مناورة مماثلة في مناطق الجنوب بتأفيلات على يد الاقطاعي "عدى وببهي"

ويجب الاعتراف هنا أن الخطر المزعوم لثورة الاقطاع المصطنعة على كيان الدولة قد استفاد منه القصر كوسيلة للضغط علينا للتعاقد معه عند تأسيس حكومة عبد الله ابراهيم. وكانت نتيجة هذا التعاقد الرمزي بين القوى الشعبية وبين الملك أن وضعت على الرف المشكلة الدستورية. وقد كنا ممثلين ببعض اخواننا المسوءولين في الحزب باخل هذه الحكومة، ويحق لنا اليوم أن نتساءل الى أي حد لم نكن مخطئين في تجسيد المطلب الدستوري، حتى أظهرت التجربة بعد سنتين بصفة قاطعة أنه يستحيل نجاح أي اصلاح في دائرة الحكم المطلق القائم.

وأخيرا أدركنا بعد اقالة حكومة عبد الله ابراهيم أن كل تعاقد مع القوى المحافظة لا قيمة له ما لم يكن على أساس برنامج واحد ومحدد، وألا، يصبح ممثلو الحركة التقدمية في الحكم بمثابة رهائن تستغلها الرجعية لتزكية سياستها وتضليل الرأي العام.

واليوم قد اتخذنا موقفا واضحا في الميدان الدستوري، لا ينبغي لنا أن نصحح خطأ بارتكاب خطأ آخر. فمن الواجب أن لا نترك الناس يعتقدون أن كلمة دستور بمثابة كلمة سحرية تحل سائر المشاكل. ففي رأيي انه يتعين على الدستور، حتى لا يكون شعارا مضللا، أن يضمن ممارسة الحرية العامة ممارسة فعلية تمكن من تتبع السلطة ومراقبتها، وأن يضمن كذلك الحيلولة دون المؤثرات الاجنبية على السياسة الوطنية. والمهم فيما يخصنا هو أن يعرف الدستور مختلف السلطات، ويحدد مسؤوليبتها أمام الشعب وأن يقيم مؤسسات شعبية صحيحة.

فالقرينة الدستورية اذن انما هي جزء من المشكلة الديمقراطية لاسها  
تطرح مسألة المشاركة الواسعة للجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العامة،  
وهي لا تنفصل عن مسألة تنظيم الجماهير وتعبئتها كأضمن وسيلة لفرض  
تحقيق هذا المطلب الشعبي .

وهي لا تنفصل كذلك عن معركتنا ضد الاستعمار، اذ لا يكفي أن نوجه  
ضرباتنا لنظام الحكم المطلق في الميدان السياسي وحده، بل ينبغي كذلك  
اضعاف حلقاته في الميدان الاقتصادي، وهم المستعمرون والاقطاعيون  
والبورجوازية التجارية الطفيلية .

ولهذا السبب فاننا لا نختلف مع النظام في المشكلة الدستورية  
وحدها، لان الدستور انما هو اطار للعمل، ووسيلة اضافية للمزيد من تنظيم  
الجماهير وتعبئتها ضد الاستعمار الجديد . وأن الذي يحدد موقفنا من النظام  
اكثر من أي شيء آخر هو موقفنا العدائي من الاستعمار .

## ٢ - مهامنا ضد الاستعمار

وهي تنقسم الى مهام خارجية ومهام داخلية .

### ١ - مهامنا في ميدان السياسة الخارجية .

انها تدخل في خط التضامن المطلق مع مجموع الحركة الثورية  
للتحرير الوطني ولمقاومة الاستعمار في العالم . كما تدخل بصفة أخص مع  
نضالنا المصيري المشترك الى جانب اخواننا في الجزائر، وفي بلاد المشرق  
العربي، وفي مجموع القارة الافريقية . وليس الغرض من ذلك الاكتفاء  
بالشعارات المبتذلة بل انه عبارة عن عمل متواصل يكون انعكاسا على الصعيد  
الدولي لاختياراتنا السياسية الشاملة .

وسأكتفي لتوضيح مهامنا في هذا الميدان الخارجي أن أذكر بالفارق  
بين حركة هادفة ضد الاستعمار تقوم بها منظمة ثورية مثل حزبنا، وبين عمل  
شكلي تقوم به تحت الشعار نفسه عناصر رجعية متحالفة مع الاستعمار، لا لشيء  
الا لاختفاء هذا التحالف ذاته . ذلك أنه كثيرا ما يرمز الى خطة سياسية بشعار  
معين، يستعمل في كلمة واحدة، لتلخيص الهدف الاساسي للمعركة . الا أن  
هذه الكلمة قلما تدوم صلاحية استعمالها في أوضاع سريعة التحول كالتي  
تتميز بها المعركة ضد الاستعمار . فيتعين اذن، ازاء كل مشكلة، أن نحدد بدقة  
طريق المعركة ضد الاستعمار، لا أن نكتفي فقط برفع شعار قد يتغير محتواه .

وأمامنا مثالان للدلالة على ذلك وهما شعار الحياد وشعار الوحدة سواء أكانت وحدة المغرب العربي أو الوحدة العربية أو الوحدة الأفريقية.

فالحياة الإيجابية كان له في فترة معينة دلالة واضحة، عندما كان دالاس وزير الخارجية الأمريكية ينعته باللاأخلاقية، وكان يرمز إذ ذاك إلى اختيارات واضحة في ميدان السياسة الخارجية وبالنسبة للمستقبل. فلقد كانت المعركة ضد الاستعمار محدودة جغرافياً، ومتواضعة في أهدافها الاقتصادية. ولكن الدول القليلة التي كانت ترفض إذ ذاك الانحياز المطلق للكفة الغربية، هي التي فتحت سبيل التحرر في وجه بقية الشعوب المستعمرة. ولكن بعدما اتسعت أرجاء المعركة ضد الاستعمار، وقد اضطرت الدول الغربية كنتيجة لخطة الاستعمار الجديد أن تسمح لمستعمراتها السابقة أن تعلن ظاهرياً سياسة عدم الانحياز، لم يعد يجدي الاكتفاء برفع شعار الحياد، بل أصبح المهم اليوم هو المواقف الواضحة إزاء كل مشكل محدد.

ولمزيد من توضيح موقفنا الديناميكي تجاه سياسة الحياد الإيجابي، أود هنا أن أستعرض النتائج التي أحدثتها أزمة قناة السويس في سياستنا سنة ١٩٥٦. فلقد كان الانتصار العربي خلال هذه الأزمة، أول ثغرة حقيقية في البناء الاستعماري بالمجموعة العربية الأفريقية، وقد أعطى الرئيس جمال عبد الناصر في هذه المناسبة المدلول الصحيح لسياسة الحياد الإيجابي. إلا أن قيادة حركتنا التحريرية، المتمثلة إذ ذاك في حزب الاستقلال، لم تدرك في مجموعها الأهمية التاريخية لهذا الحدث. وإنما قام بعض المسيرين في الحزب وحدهم، ممن كانوا ينعنون بالجنح اليساري بأثبات روح التضامن الثوري مع إخوانهم في المشرق العربي. فحاولوا استخلاص العبرة من هزيمة الاستعمار في قناة السويس، مستغلين الصحافة والمنظمات الجماهيرية لتعميم الوعي لدى المناضلين بعدم صلاحية السياسة المتبعة إذ ذاك من طرف الحكومة الائتلافية، وضرورة الاستعداد للمعارك المقبلة. وجاءت خطب الأخ محمد البصري باسم حركة المقاومة في ذكريات ٢٠ غشت ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨ معبرة عن هذا الشعور، واعتبرت ذات صبغة متطرفة من طرف القصر، ومن طرف ممثلي البورجوازية الكبرى في قيادة حزب الاستقلال.

حقاً، إن السياسة الرسمية، التي لم تكن تعبر أدنى اهتمام لنضال إخواننا في المشرق العربي، تجاوزت حدود الخطأ، حتى كاد الرأي العام عندنا يعتبرها بمثابة تواطؤ إجرامي مع الاستعمار، مما دفع تياراً مهماً في صفوف حركتنا الوطنية، وحتى قبل تأسيس الاتحاد الوطني للسنّي في ربط علاقات منتظمة مع المنظمات العربية التقدمية المعادية للاستعمار. وبدأ القصر يحس ابتداءً من سنة ١٩٥٩ بضرورة اتخاذ سياسة التقرب من المشرق العربي لحسابه الخاص، واستغلالها في دعايته. ومن هنا نفهم المواقف المتناقضة التي يقفها النظام من القاهرة والتي تارة تكنسي الاستعلاء

والاحتقار ، وتارة أخرى صبغة العطف المشوب بالحدزر .

كذلك فان شعار الحياد الايجابي لم يعد اليوم يخيف رجال الحكم بالمغرب ، بل دخل في المصطلحات الرسمية دون أن يكون له مضمون رفض التبعية للاستعمار .

وكذلك كانت بالنسبة لشعار الوحدة .

ان الوحدة الافريقية مثلا كهدف تنبثق من خلال حقيقتين ، الاولى وحدة تحققت بحكم الاستعمار (وهي وحدة الاستغلال والعبودية) ، والثانية هي الانقسام الموروث عن الاستعمار ، بسبب التفتت الذي أصاب القارة الافريقية تبعا لاختلاف المطامع الاجنبية وتسايق الاحتكارات الرأسمالية . فالوحدة اذن يجب أن تبنى بالتدرج من خلال المعارك العصبية ، لا أن تعتبر حصيلة للنتائج المخلفة بعد الاستعمار . ومظهرها الاول هو وحدة العمل بين البلاد المستقلة لتنصيف الحكم الاجنبي من سائر أنحاء القارة ، ثم يبدأ تجسيدها عن طريق التدابير المنسقة لخلق انسجام تصاعدي في السياسات الاقتصادية ، يمكن في النهاية من اقامة مؤسسات دستورية مشتركة .

وقد أدرك الاستعمار خطورة هذا الشعار ، فعدا يتسابق في اتجاه معاكس مع الجماهير الافريقية وقادتها ، وطرح شعار الوحدة الفورية الشكلية على مستوى القارة أو في المجالات الاقليمية ، وهو بذلك يسعى فقط لتثبيت الاوضاع الموروثة ، أي سيطرة الاستعمار . وان خطورة هذا الاسلوب تحتم على المنظمات الثورية أن تقاوم هذا المفهوم الفاسد للوحدة الذي لن ينتج عنه سوى تدعيم النظم الرجعية واعطائها وجهها يخفي تبعيتها للاستعمار الجديد .

فليس واجبا هو رفع شعار الوحدة بل اعطاؤه مضمونه الصحيح ، وعدم الانخداع بالتجمعات الشكلية التي توزع عليها الدول الافريقية تحت هذا الشعار . وستعرض لشتى المتاعب اذا لم نوضح منذ البداية شكل الوحدة التي نريد والوسائل الكفيلة بتحقيقها على الوجه الاكمل .

وينطبق ذلك على شعار وحدة المغرب العربي .

فهل سنسمح مرة أخرى لخصومنا بأن يستعملوا ضدنا هذا الشعار الذي نؤء من به وحدنا في بلادنا ؟

ان هذه الوحدة تفرضها طبيعة الاشياء ، ولا أحد يستطيع الحيلولة دونها . ولكننا اذا اكتفيننا بهذا الشعار دون تحديد ، فسنكون قد فسحنا المجال للمضللين الذين يعملون على استغلاله لاغراضهم الخاصة . فواجبنا

أن نعمل في آن واحد على نشر الدعوة لهذه الوحدة و إبراز مشاكلها . وبينما الخصوم يكتفون بالتصريحات الجوفاء التي تخفي نواياهم التخريبية، علينا أن نكرس جهودنا للوصول الى غايات ملموسة في هذا السبيل، كتوحيد المنظمات الجماهيرية، واقامة مؤتمرات سياسية وادارية متوازية، وتنسيق اهداف السياسة الاقتصادية في كل دولة . ومن شأن هذه التدابير التمهيدية المدروسة والمقررة على مستوى المنظمات الشعبية، أن تخط الطريق نحو الوحدة الحقيقية . ومن هنا نستطيع أن نثبت أن سياسة الحكومة الحالية التي تسير في تسلسل معاكس تحت ستار التصريحات الرنانة، انما تكشف عن عدم ايمان المسوءولين بالوحدة، بل وعن نوايا سيئة خطيرة .

لقد بدأ يحتل شعار " وحدة المغرب العربي " مكانة بارزا في حياتنا، وعلينا الا نسمح لاحد باستغلاله، وأن نستخلص الموعظة من أخطائنا السالفة بتعويد المناضلين على اعطاء كل شعار مدلوله الصحيح . وتلك وسيلة سوف نغرض بها على حلفاء الاستعمار الواعين، وغير الواعين أن يكشفوا عن وجوههم الحقيقية، أو أن يخضعوا لمنطق القوى الشعبية .

ب - معركةنا الداخلية ضد الاستعمار .

من اليسير ان نحدد في المجال الداخلي الخط الفاصل بين قوى التحرير الشعبية، وبين العناصر الرجعية للاستعمار الجديد وركيزته .

ولكن ماذا نعني بمهامنا ضد الاستعمار في المجال الداخلي؟

انها تتلخص في تصفية مخلفات السيطرة الاجنبية، وانهاء تبعيتنا في الميادين الاقتصادية والمالية والثقافية . واسمحوا لي في هذا الصدد أن اتحدث مرة أخرى عن الاصلاحات الاقتصادية التي أنجزت منذ الاستقلال، والتي يجب تقييمها تقييما صحيحا . لانني اعتبر ذلك من قبيل التوضيح الايديولوجي الذي لا بد منه .

الاسس الاستعمارية

عندما نستعرض الاصلاحات الادارية والسياسية والاقتصادية التي أنجزت بعد اعلان الاستقلال، يتعين علينا الا نقلل من قيمة الصراع الطويل والمعارك المتواصلة التي اضطررنا لخوضها بمناسبة استصدار كل تدبير من هذه التدابير الاصلاحية . ولكن علينا في نفس الوقت أن نقيم هذه التدابير تقييما موضوعيا، مسائلين عن استجابتها لمتطلبات الاستقلال القومي الكامل وعن مقدار تفويضها لدعائم السيطرة الاستعمارية .

وقد حدث أنه بسبب الصراع المرير الذى تطلبته تدابير اصلاحه في ميدان الجمرك ، أو الميدان النقدى ، وأسلوب الاقتراع قد غفلنا عن أن تلك التدابير انما كانت مجرد اصلاحات مرحلية ، لا بد منها بالطبع ، ولكنها تستلزم تدابير جذرية أكثر في سبيل تحقيق الوصول الى الهدف المنشود . والذى هو التحرر الكامل . وأن هذه المغالاة في تقييم النتائج الجزئية المحصلة بعد الصراع الحاد قد تجد مبررا لها في سوء تقديرنا الاول للمرحلة الانتقالية بعد اكس لبيان . فباعثارنا مرحلة التوقف الثورى انصارا كاملا على الاستعمار ، كنا قد حكمنا على أنفسنا بأن تكون مباشرة الحكم فى ظل الاستقلال الشكلي انما هو وراثة طبيعية للسلطة الاستعمارية . وكان ذلك كما قلنا آنفا نتيجة لعدم تقدير مدى عمق الوعي الثورى لدى الشعب بعد سنتين من المقاومة المسلحة . والواقع أن القصر الملكي ، ومع بعض مسيرى الحركة الوطنية المتأثرين به ، انما كانوا ينظرون لهذه المقاومة كوسيلة إحدى من الهيجان السياسى للوصول الى نفس الغرض . إذ أنهم لم يجيدوا عن الخط الذى كانوا يسرون فيه قبل سنة ١٩٥٣ ، وهو الخط الاصلاحى الذى يهدف في جوهره الى تطبيق أفضل لمعاهدة الحماية . ومع ذلك بقيت الخطب الرسمية تتحدث طبعاً عن التحرر الكامل والاستقلال الصحيح والجهاد ضد النفس ، بينما الاسس الاستعمارية التى كنا سجناء داخلها كانت تمنع مطابقه الاقوال للسياسة المتبعة باسمنا . وبذلك حكمنا على أنفسنا بالدخول فى منق ورثة الاستعمار ، وبممارسة السلطة فى اطار الاسس التى وضعها الاستعمار .

وأن وراثة الحكم الاستعمارى ارتبطت عندنا ، كما ارتبطت فى مجموع القارة الافريقية ، بخطة الليبرالية الاستعمارية التى أخطأنا بعدم تحليلها تحليلاً كافياً .

فإذا أمعنا النظر فى أشكال السيطرة الاستعمارية ، وجدنا أنها ترجع الى شكلين رئيسيين ، أحدهما يعتمد على العنف ويتجلى فى الاسس التقليدية للحكم الاستعمارى ، وأما الآخر فانما يعتمد على تطبيق القوانين الاقتصادية .

ويرتبط هذا التقسيم بتقسيم اجتماعي مماثل بالنسبة للفئات المسيطرة ، وهي المستعمرون العقاريون بالنسبة للشكل الاول والمستعمرون من رجال الاعمال الصناعية بالنسبة للشكل الثانى . وقد أدرك هذا الصنف الاخير من المستعمرين أنهم ليسوا فى حاجة الى استعمال العنف ، وأن النظام الرأسمالى قد تغلغل فى المجتمع المستعمر الى مرحلة يستحيل معها الرجوع الى مجتمع ما قبل الاستعمار ، بل أنهم أخذوا يعتبرون أن أساليب العنف واستمرار التحالف الاستعمارى العقارى يعطلان التطور الرأسمالى الذى يمكنهم من تثبيت سيطرتهم .



ولذا رأيناهم أول المسارعين الى قبول استقلال المغرب . وفي تقديرهم ان القوانين التي تصدرها سلطة قومية، والضمانات التي سوف تمنحها لهم سيكون لها أكبر حظوظ النجاح . ومن هنا نفهم الدور الذي لعبه رأس المال الصناعي في المغرب الذي كان يمول جريدة "ماروك برس" بالدار البيضاء ، خلال الازمة المغربية فيما بين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٥٥ ، والذي كان يقوم ممثلوه في باريس بضغط معاكس لمحاولات تأثير العسكريين والمعمرين على الحكومة الفرنسية .

### الاصلاحات الرأسمالية الجديدة

والى جانب الدور الذي لعبه الرأسمال الليبرالي لتسوية الازمة المغربية، فان هناك دورا علينا أن نستجلي حقيقته فيما يخص الاصلاحات المنجزة بعد الاستقلال . فان هؤلاء الليبراليين كانوا يقيمون في كبريات المدن ، وكانت مؤسستهم متفرعة عن شركات مراكزها الرئيسية بفرنسا، وكان ترويج بضائع صناعتهم مرتبطا بتوسيع السوق الداخلية بالمغرب . ولو أنهم مثلا كانوا الى حد ما ضد رفع أجور العمال بالمدن ، فانهم كانوا ينظرون بعين الرضى لكل اصلاح في الميدان الفلاحي، يخدم مصالحهم بتوسيع آفاق السوق الداخلية، بشرط ألا تتعرض تلك الاصلاحات لمبدأ الملكية الخاصة . وكذلك يرجع للتدابير الجمركية أو غيرها من التشريعات التي تقيد المنافسة الخارجية، خصوصا اذا كانت تمكنهم من استرجاع ما يفقدونه بسبب ارتفاع أجور العمال عن طريق رفع مناسب للأسعار دون خشية الانخفاض في الطلب . ولا بد أن نضيف أن المساعدين الفنيين الاجانب، انما كانوا في أغلب الاحيان امتدادا لهذه الليبرالية داخل الادارة المغربية .

تلك بعض الملاحظات الجزئية التي ما تزال في حاجة الى مزيد من الدراسة والتعميق . ونحن نستخلص منها أننا اذا أردنا أن نعرف موضوعيا قيمة بعض التدابير اصلاحية، في الميدان الجمركي مثلا، أو في الميدان الفلاحي، أو في نظام الضرائب وتركيز المشاريع الصناعية، علينا ألا نلتفت لرد الفعل لدى المعمرين أو صغار التجار الاجانب، بل الى موقف رجال الصناعة الليبراليين الذين يمثلون القطاع الرأسمالي الاكثر نموا، والذي يستطيع أن يمد في أجل سيطرته ولو في اطار اصلاحات عهد الاستقلال . نعم، ان هذا القطاع يفضل لو لم تكن هناك اصلاحات، ولكنه لا يقف ضدها اذا اقتضى الحال .

الا ان رأس المال الليبرالي هذا لا يستطيع أن يستمر في موقفه المسالم اذا ما اتجهت السياسة الاقتصادية الى اتخاذ تدابير تحريرية جذرية، كالتى أخذ يعد مشاريعها اخواننا وهم مشاركون في الحكم سنة ١٩٥٩ . فانهم بمجرد ما أنشأوا المؤسسات المؤدية لهذا التحرر،

استصدروا فوايس الرقابة على رؤوس الاموال الى الخارج ، ووضعوا اللدنة الاخيرة في حطة الخمس سنوات التي تتضمن بعض الاختيارات الصريحة ضد الاستعمار ، فقد اعتبرتهم تلك الاوساط الليبرالية وكأنهم بصوا اجهره الحرب ضد مصالح الرأسمالية والاستعمار الجديد .

وهذا ما يفسر الصدام المرير الذي واجهناه عند وضع أى واحد من هذه المشاريع ، كما يفسر الانقلاب الذي أقيـل بمقتضاه اخواننا من الوزارة ، فان أولئك الذين غدت مصالحهم أو امتيازاتهم مهددة بالسياسة الجديدة التي ظهرت بوادرها سنة ١٩٥٩ ، أدركوا قبل غيرهم خطورة هذه السياسة ، وهبوا لمساندة ولي العهد آن ذاك ، ان لم نقل ليوحوا له بموقف المعارض المتعصب ضد بقائنا في الحكومة ، بينما كان والده محمد الخامس يرى مشاركتنا ما تزال ضرورية .

وفي نفس الوقت انكشف النقاب عن وجه الحكم الذي يدعي أنه حكم وطني ، بينما كان يبذل قصارى جهده لتأجيل ساعة التحرر الحقيقي .

من أجل تحرر حقيقي

ولكي نحقق تحررنا الاقتصادي ، فان مهمتنا في المعركة ضد الاستعمار هي أن نرفض قبل كل شيء أولاً الجلوس في مقعد ورثة السلطة الاستعمارية ، ثم ثانياً عدم تحديد سياستنا بالمقاييس والتقديرات التي كانت تفرضها ظروف الحماية الاجنبية . يجب علينا أن نعلم أن منطق الزلزال الثوري قد يحمل معه احتمالات بعض التوقف المؤقت ، بل التراجع في مستوى الانتاج ، كما يقضي بتغيير أساس نظام الاسعار والاجور ، ولن يكون هناك مجال للمناورة بين الاستعمار العقارى والليبرالية الصناعية ، وبين الحكومة الفرنسية التي تود لو تستطيع ضمان مصالح الفئتين الاستعماريتين عن طريق مساعدتها الشحيحة للحكومة المغربية .

يجب ان يصح واضحا عند الجميع ، أننا لا نستطيع أن نتحرر تحررا كاملا عن طريق اصلاحات حزئية وفي نطاق النظام الرأسمالي ، واننا لن نكون في مستوى مهامنا التاريخية الا بانتهاج سياسة مقاومه للاستعمار تكون شاملة لمجالات العمل في الداخل والخارج .

ولا ينبغي أن نضع كل هذه المهام في مستوى واحد ، بل التي يجب أن تحتل المقام الاول بدون منازع هي مهمة تحقيق الاصلاح الزراعي في الداخل ، وفي الميدان الخارجى مهمة بناء مغرب عربي كوسيلة لمقاومة نفوذ الاستعمار الجديد . وهاتان المهمتان لا جد من وجودهما ضمن أى حد أدنى من برامجنا المرحلية .

### ٣ - الافق الثورى

واعني بالافق الثورى النتيجة التي نستخلصها في المدى البعيد من انجاز مهامنا في الميدان الديموقراطي لمحاربة الاقطاع ، وفي مهام نضالنا ضد الاستعمار . وفي امكاننا التعبير عن هذا الافق الثورى بالاتجاه الاشتراكي ، لولا خوفنا من الوقوع في المغالطات التي سنتحدث عنها فيما بعد .

ومعنى ذلك من الوجهة الفنية ان كل محاولة لتحقيق التنمية في البلاد ، في اطار الاقتصاد الليبرالي - كالتى يقوم بها النظام حاليا دون الافصاح عنها - مآلها الفشل لا محالة . وقد اثبتت التجارب العديدة ان البورجوازية الوطنية لا تعرف سبيلا غير السعي في الاستفادة من تنمية غير متوازية تحت قيادة الاستعمار .

ان التنمية الصحيحة لا تتم الا عن طريق تعبئة كاملة لسائر الموارد الوطنية وبتوظيف العمل . وليست هذه قضية فنية بحثة بل انها قبل كل شيء قضية سياسية . لا لان التوزيع يجب ان يكون عادلا فحسب ، ولكن لان هذه التنمية يجب ان تكون مسبقة بتحضير ايدولوجي ، يتضح معه الهدف كضرورة ملحة وكتلمية لمصلحة الشعب . والا كان استعمال كلمة اشتراكية من قبيل الاستغلال الديماغوجي المنتشر اليوم في كثير من انحاء العالم .

ولا يأس ان ازيد توضيحا حول معنى وضرورة تحديد الافق الثورى .

فلقد كنا حتى الان ، كلما ظهرت الحاجة الى وضع برنامج ، نبدأ التفكير في عدد من الابواب كالاصلاح الزراعي والتأميم والتخطيط ، دون التعرض للظروف التي ستتم فيها التدابير ، ولا لتحديد اوقات تنفيذها ، بل أحيانا دون ذكر الهدف الذى توضع من أجله . لان تلك الابواب انما ترمز الى نقط جزئية لا بد ان تفضي الى غاية واضحة . ولذلك فان أية هيئة كيفما كانت قيمتها تستطيع ان تدخلها في برامجها ، ما دامت عبارة عن سلسلة شعارات يلوح بها في الفراغ .

ان اى برنامج بعيد الاهداف لا يستحق هذا الاسم ، الا اذا كان متوفرا على ثلاثة شروط اولية :

اولا - يثبت انه يستجيب لحاجة ملحة في تنمية قومية شاملة .

ثانيا - يتضمن تحديد الاهداف المرجوة .

ثالثا - يحدد الوسائل الكفيلة لبلوغ هذه الاهداف .

أ - ان برنامجا لتنمية قومية شاملة، ليس معناه انه يخدم جميع مصالح فئات المجتمع، او بالاحرى مصلح احدى هذه الفئات دون سواها . فقد ابانت التجربة ان مصالح فئتين ثوريتين في مجتمع واحد قد تكون متعارضة في بعض الاحيان، كمصلحة الطبقة العاملة مثلا في اطارها الضيق، ومصلحة الفلاحين (مثال ذلك استغلال النظام لهذا التناقض كتعويض الضرائب العقارية بالضرائب غير المباشرة) . ومثل ذلك يقع عند تعارض مصالح فئات البورجوازية الصغيرة، رغم ثورتها التي قد يفضل بعضها طريق التنمية الرأسمالية وقد يقف بعضها ضد تدابير اصلاح تقدمية (مثال ذلك اضراب بعض الحرفيين لحماية انتاجهم من المزاحمة الصناعية، او معارضة صغار التجار لانشاء تعاونيات استهلاكية) .

وان السبيل الوحيد للتوفيق بين هذه المصالح المختلفة، هو تمكين فئات المجتمع المختلفة، من ان تكون لها رؤية واضحة وشاملة لمتطلبات تنمية اقتصادية قومية .

وقد نعبر عن ذلك احيانا بصفة مبسطة، عندما نقول ان مهمتنا العاجلة هي محاربة التخلف ككل .

وان دور حزب ثورى كحزبنا، هو اقناع فئات المجتمع الثورية بضرورة تكوين الاداة الكفيلة بوضع وتطبيق الاساليب التي تحقق الخروج من التخلف .

ب - اما تحديد الهدف فليس مجرد رفع يافطة بدون مدلول، فان كل أسلوب البناء يرمي الى البحث عن احسن السبل لاقامة مجتمع متوازن متحرر من الاستغلال، ومتوفر على انتاجية ممتازة، فان هذا الاسلوب يمكن التعبير عنه بأنه سياسة اشتراكية بمعناها العلمي . الا ان المشكلة هنا ليست هي الطموح الى الاشتراكية بصفة تجريدية، بل انها الشروع في اقامة الاسس الفعلية للاشتراكية بمفاهيمها الاقتصادية والاجتماعية . وان دور حزب ثورى في الساعة الراهنة ليس هو رفع يافطة الاشتراكية، وانما هو ان يبث الخصائص التي تتميز بها اهدافها التقدمية الاصلية عن الاشتراكيات المزيفة التي يملأ طينها أرجاء القارة الافريقية .

فمن الضروري اذن ان نقاوم بشدة الانحرافات والتضليلات التي تنتشر تحت اسم الاشتراكية، وهي في الواقع ليست سوى أنظمة شبه فاشيستية او اقطاعية او عميلة للاستعمار .

ان مضمون الاشتراكية العلمية عندنا يقتضي :

- خلاصتها لمشكلة الحكم ، بإقامة مؤسسات سياسية ،  
تمكن الجماهير الشعبية من رقابة ديموقراطية على أجهزة الدولة ، وعلى  
توزيع ثروتها ونتاجها القومي .

- أساسا اقتصادية لا تترك أى مظهر من مظاهر سيطرة الاستعمار ولا  
لسيطرة حليفه الاقطاع والبورجوازية الكبرى الطفيلية .

- تنظيميا سياسيا واجتماعيا للسهر على تأطير الجماهير الشعبية  
وتربيتها ، من أجل التعبئة الشاملة لسائر الموارد القومية الضرورية لتراكم  
وسائل الاستثمار .

وكما قلنا في موضوع الوحدة الافريقية ، فاننا لن ننتقل في رمشة عين  
من الوضع الراسمالي الاقطاعي الى النظام الاشتراكي ، بل لا بد لنا من ان نمر  
من مرحلة طويلة نقيم خلالها أسس بناء المجتمع الاشتراكي المنشود .

جـ - وفيما يخص الوسائل ، فحيث اننا سنمر من تسلسل طويل ، يجب  
ان يفهم الجميع ان الاختيارات الاقتصادية التي تكون فقط برنامج الحزب  
الثورى ليست هي الاشتراكية ، وانما المقدمات الممهدة لها . فالتخطيط مثلا  
انما هو وسيلة علمية لتحديد مواطن تركيز الاستثمارات العالية ، وكذلك  
التأميم لمرافق الفلاحة او الصناعة او التجارة او الابناك ، عندما يتأتى  
تحقيقه ، فانما هو وسيلة لتنمية امكانيات الاستثمارات الوطنية .

وفي هذا المجال تظهر الاهمية القصوى لسياسة فلاحية ثورية ، ليس  
فقط لانها تحطم الاسس الاقطاعية والراسمالية الاستعمارية ، بل ولانها تعتبر  
كذلك وسيلة لفتح سوق داخلية ، واستخلاص موارد للاستثمارات الوطنية .

وعلينا ان نتدبر سياسة الاستعمار الجديد في هذا الميدان الفلاحي  
بالذات ، هذه السياسة التي لها مقاييس تضليلية . فهي وان كانت تعترف من  
الوجهة الفنية والاقتصادية بضرورة اصلاح الزراعي كأساس للتنمية السريعة ،  
الا انها تخشى في نفس الوقت ان تسلك الوسائل الضرورية لذلك . وان  
الاستعمار يعانق في الاستمرار في أى اصلاح زراعي سليم ، اذا ما بدا له أنه  
يسير في اتجاه ثورى ، مدركا ان في ذلك مساسا لمراكزه السياسية بقدر تززع  
قواعد خلفائه الطبيعيين وركائزه في البلاد .

فاختيارنا الثورى اذن في ميدان الوسائل معناه ان كل سياسة لا تمر  
من استئصال جذور الهيكل الاقطاعي والراسمالي الاستعماري ، انما تخدم  
مصالح الاستعمار الجديد رغم ادعائها بالعمل على التصنيع وحتى على  
الاشتراكية .

وهكذا فاننا بوضعنا مهام الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في مستوى افق ثورى فاننا لا نحقق بذلك مكسبا سياسيا فحسب ، حيث نستطيع ، أن نحدد "من نحن" في كل خطوة من خطواتنا ، بل لان ذلك يعطي حركتنا ابعادها الايديولوجية . وهو يضيف قيمة شمولية على كل تدبير نقوم به . ولو كان مرحليا ، بحيث لا يصبح هدفا في حد ذاته وشعارا غامضا ديماغوجيا .

وبفضل هذا الافق الثورى ايضا نحقق التماسك التام بين اطارات الحزب ومناضليه اذ يسلمهم بأداة علمية لتحليل المواقف السياسية ، وتقييم التدابير الاقتصادية المرجوة . وهو يمكنهم من استيعاب مضمون مراحل النضال ، مرحلة بعد مرحلة ، مع وضع كل واحدة في التسلسل الثورى بأكمله . كما يجعلهم قادرين على وزن كل قرار سياسي في ميدان الاقتصاد أو الشؤءون المالية والنقدية أو الخارجية ، لا باعتباره بهم فئة خاصة من فئات المجتمع ، بل بحكم اثره الايجابي أو السلبي على تنمية مجموع الامة .

#### ٤ - الافق الثورى والمهام العاجلة

رأينا أن الافق الثورى يعطي لمهامنا اطارا شاملا في المكان وفي الزمان ، نسجل ضمنه قراراتنا السياسية وفق كل ظرف معين ، جاعلين من تلك القرارات أهدافا جزئية بمثابة صوي نعلم بها طريق مسيرتنا الكبرى نحو الغايات الاساسية .

لهذا السبب فان برنامجنا لا يمكن استعراضه بصفة تجريدية ، وانما تبلوره البرامج المرحلية وتعطيه مدلولا ، كما أن كل بند من برنامجنا المرحلي يتخذ مدلوله في الاطار الشامل ، ولا يكون غاية في حد ذاته .

لكنه من الضروري تبين العلاقة بين برنامج مرحلي وأهدافه المستعجلة وبين الافق الثورى وغاياته الاساسية .

لقد أثبتت التجربة أنه لا بد من مرور فترة طويلة أو قصيرة بين نهاية معركة التحرر السياسي ، وبين النقطة التي يمكن أن تنطلق منها حركة ثورية حقيقية . وغاليا ما تطول هذه الفترة ، اللهم الا اذا استطاعت الحركة التحريرية أن تحطم هيكل الدولة الاستعمارية ، مثل ما وقع في الفيتنام الشمالية .

وتوافق هذه الفترة المرحلة الزمنية التي تحتاج اليها التجربة الشعبية لكي تدرك أن الدولة المستقلة في اطار الاستعمار الجديد ، هي

الورث وأداة الاستمرار للحكم الاستعماري في الميادين الاقتصادية والاجتماعية. ولكي تنتهي هذه التجربة الى الاستنتاجات السلمية يجب أن تظهر الدولة المستقلة سياسيا، وكأنها تامة الرشد مستكملة المسؤولية، لا تلتجئ الى الاعتذار عن فشلها بالنفوذ الاجنبي الذي يعمل وراء الستار بذكاء ودهاء. وبعبارة أخرى يجب أن تظهر الدولة الفتية كدولة الاقطاع والبورجوازية الطفيلية، وأن يبرز الاندماج بين مصالح الطبقة الحاكمة وبين اغراض الاستعمار.

وما دامت معارك الجماهير مع الحكم الوطني المزيف لم تكشف للعيان التحالف المتين والارتباط الاضطراري بين هذا الحكم والاستعمار، وما دام الحكم يستطيع أن يتظاهر ببعض الاستقلال، وما دامت الطبقات المسيطرة يمكنها أن تحمل قناع الديمقراطية والوطنية، فإن أي انتقاد يوجه للحكم في شكله السطحي، لا يعدو وأن يكون كلاما فارغا وديماغوجية.

وتنطبق هذه الملاحظات على المغرب حيث تبين لنا من تحليل الاوضاع الداخلية والخارجية ان ظروف الاستقلال السياسي لم تكن تسمح بانتهاج خطة ثورية قبل المرور بمرحلة تحرر اصلاحية حتمية.

والنتيجة المنطقية لذلك هي أن الاختيارات السياسية أمامنا لا يمكنها أن تخرج عن أحد الخطين:

— فاما أن يتأكد لدينا أن هذا التسلسل حتمي، وأن الوضع الحالي مؤقت، أي أنه لا يمكنه أن يؤدي الى الغاية المقصودة، وأن أكثر ما يحققه هو وضع القواعد التي يمكن أن يقوم عليها بعد البناء الثوري.

— واما أن نكتفي بانتقاد الاسلوب الذي تسير عليه السياسة الاصلاحية، دون التعرض للوضع في مجموعه، وتكون اذ ذاك عملية نقد الجزئيات دون التجزؤ على المساس بمنايع الفساد، من قبيل ما يسمى منطقيا "معارضة صاحب الجلالة".

الا أنه اذا كان في المتيسر أن تقوم في بلد متقدم معارضة مبنية على انتقاد وسائل الحكم، فإن التجربة أثبتت حتى الان أن مثل هذه المعارضة لا يمكن أن تؤدي الى طائل في بلد متخلف أو مار بمرحلة انتقالية.

انه من البديهي أن من يكفي بالخطة التكتيكية "المرحلية"، دون أن ينطلق من أفق استراتيجي، يكون مصيره اما أن يسرق منو الخصم سياسته، واما أن يظهر بمظهر الانهزامية.

الا أن شعورنا بالحاجة للتأكيد على ضرورة الغيام بالاختيارات الثورية، لا يقل عن اقتناعنا بلروم وضع برنامج أدنى معجل الاهداف نستطيع به أن نجنب سائر الطاقات القومية داخل حربنا وحولها، خصوصا وأن الظروف الحاضرة التي تجتازها بلادنا لتحتم علينا توحيد جمع فئات المجتمع الثورية على اختلاف مصالحها حول مثل هذا البرنامج الذي يكون في خدمة المصالح القومية الشاملة .

ان أى حرب ثورى لا ماصر له، في مر- لذ المعركة من أحل التحرر القومي والديموقراطية، من أن يكون له برنامج مرحلي أدنى، تكون اهدافه دون غايات الافق البعيد المدى، وتشكل في نفس الوقت شروطا تبين الحكومة القائمة وشروط المشاركة فيها عند الافتضاء .

وان مشكلة وضع برنامج أدنى يكون لها دائما ارتباط بسرعة مصير الثورة في كل بلد، ما دام من الصعب التنبؤ بدقة بتسلسل مراحل المد والجزر في الزحف الثورى .

اذا رجعنا لظروفنا الخاصة في الوقت الراهن فما هو هذا البرنامج الأدنى مع اعتبار الافق الثورى الذي حددناه .

انه بطبيعة الحال يشكل موقفا وسطا بين الغايات التي تسعى اليها، وبين الواقع الذي يواجهنا مع ضمان التقدم نحو هذه الغايات . فيجب إذن أن يتوفر على شروط لا يقل بدونها أى حل وسط وعلى عناصر التحريك التي تمنع الجمود .

وبالنسبة اليينا فان الشرط الضروري لنجاح أى برنامج أدنى هو حل المشكل الديموقراطي .

أما عناصر التحريك فهي تتلخص حاليا في النقاط الثلاث الاتية :

- التضامن ضد الاستعمار على الصعيد الدولي .

- التضامن الفعلي مع الجزائر .

- الاصلاح الزراعي كشعار فوق كل الشعارات نضمن به تحقيق الديموقراطية الواقعية بالبلاد .

ان مثل هذه البرنامج صالح لكي يكون اطار عمل مشترك مع الهيئات السياسية الاخرى، بل ومع الحكم نفسه، وهو في نفس الوقت سيقوم



بدور الاداء الراقعة التي سعيير أسس هذا الحكم ، لانه لا يعقل أن يسير معنا النظام في خط هذا البرنامج دون أن ينقلب رأسا على عقب .

نعم ، لا شيء يضمن قبول هذا البرنامج الادنى من باقي الاطراف ، كما أنه من المحتمل أن يكتفوا بالاستحواذ على هذا البرنامج دون قبول مقاسمتنا مسوءوليات الحكم . انما المهم هو الزام كل طرف بتوضيح موقفه وجعله سلفا ، عندما يضطر للتفاوض معنا ، على بيينة مما ينبغي عليه اقتراحه ، وما نحن مستعدون لقبوله دون أدنى التباس .

وهل يعتبر هذا مظهر ضعف منا ؟

كلا ، اذا نحن قمنا في الوقت بتوضيح اختياراتنا الثورية . فبدون هذا التوضيح سيظهر برنامجنا الادنى فعلا كأنه منحرج انتهازي لا غير . ولذلك نكرر القول بأن الاختيارين الادنى والاقصى في خطتنا السياسية متداخلان أحدهما في الاخر ومرتبطان ببعضهما ببعض . فالمهم مرة أخرى هو أن نحدد هويتنا قبل كل شيء ، وألا تغيب عنا طرفة عين أهدافنا البعيدة التي اخترناها لانفسنا بصورة نهائية .

قد تفرض علينا الظروف الراهنة في افريقيا وفي الجزائر وحتى في المغرب أن نختار حلا وسط بالنسبة لحركتنا أو بالنسبة لمجموع الحركة الثورية . ولا ضير في ذلك اذا تمسكنا بالخطين معا - خط الاهداف البعيدة وخط الغايات المعجلة في آن واحد . وأن من يتمسك بالحبلين حبل الاستراتيجية وحبل التكتيك يفتح لنفسه طريق العمل في الحاضر والمستقبل .

# الأداة

حاولت فيما تقدم أن أسطر الخطوط العريضة للمهام الأساسية التي يجب أن نستعد للقيام بها لكي نستجيب استجابة أفضل لمطامح الشعب المغربي . وبقي علينا أن نحدد الاداة التي سنتمكن بها من القيام بمهامنا . وتلك أهم مسألة توضيحية .

## ١ - الحزب ومشكلة الكوادر (الاطارات)

هذه الاداة يجب أن نسهر عليها بكل عناية لترجمة للواقع ، وهي الحزب ، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

لقد قلنا عند تأسيس منظماتنا أنها ليست حزبا كالأحزاب . وقد أثارت بحق كثيرا من المخاوف في نفوس الذين ترعيبهم آمال الشعب

التي نحمل مسوءولية انجازها . ولم تمر ثلاثة أشهر على تأسيس حزبنا ، وبينما كان اخواننا يشغلون نصف المناصب الوزارية ، انطلقت ضدنا أجهزة القمع الاستعمارية لشل قيادة الاتحاد الوطني وابعاد عدد من مسيريه المركزيين والاقليميين من المسرح السياسي ، وذلك اما باللجوء الى المحاكمات بدعوى اتهامنا بمؤامرات خيالية ضد القصر ، واما باستعمال نفس الاساليب الارهابية التي عرفت في عهد "طروخيليو" باميركا اللاتينية .

وبالرغم من ذلك فان منظمنا ما تزال حية في عنفوان قوتها ، مستعدة لتعبئة الجماهير الشعبية ولقيادتها في سبيل التحرر والتقدم .

والسر في صمودنا؟ انه يكمن في أننا ورثنا تقاليد شعبنا الثورية على مر العصور وأنا واعون بالرسالة التي حملها ايانا أولئك الابطال الذين ضحوا بأنفسهم عبر تاريخنا المجيد في سبيل اسعاد شعبنا . انه يكمن في اننا جزء لا يتجزء من الحركة الثورية الجبارة ضد الاستعمار ، ومن ورائها سائر القوى الديمقراطية في العالم .

وفي الوقت الذي سوف نخرج فيه من مؤتمرا المقبل بروية ثورية واضحة ، يجب علينا كذلك أن نجعل من حزبنا هذه الاداة الثورية التي سنحقق بها أهدافنا . وأماننا نوعان من المشاكل المتعلقة بتطوير الحزب الى أن يصبح فعلا أداة - بعضها يتعلق بالتنظيم والبعض الآخر بالايديولوجية .

فيما يخص التنظيم ستعرض على المؤتمر مشاريع لتحويل قوانين الحزب ونظامه الداخلي . فعلينا أن ندرسها واضعين في الاعتبار اختبارنا الثوري ، وحرصنا الخاص على تحديد دور المناضلين بالنسبة لجمهور العاطفين على الحزب ، ومع ضمان المركزية الديمقراطية في الحزب بالنسبة للظروف الراهنة .

وتستجيب التغييرات المقترحة لهذه الاعتبارات اذ انها تتناول مشاركة القاعدة ومراجعة الاجهزة المركزية . ولتشريك القاعدة في المسوءوليات تقترح التعديلات أن يساهم المناضلون مساهمة فعلية في وضع خطة الاتحاد وفي مراقبة الجهاز المركزي والاقليمي للحزب . ولكي تكون هذه المساهمة حقيقة وذات فاعلية يجب أن نسهر بكيفية منتظمة على تأسيس وتسيير خلايا القاعدة في الاحياء والقرى وكذلك في المسوءسسات الصناعية والفلاحية .

وهذا الاعتبار هو الذي اوصى باقتراح يقضي بأن تتم المصادقة من طرف المؤتمر على السكرتارية العامة الجماعية المنتخبة من اللجنة الادارية الوطنية التي ينتخبها المؤتمر نفسه . وهناك كذلك اقتراح بتأسيس جهاز مركزي جديد ، هو اللجنة المركزية المؤلفة من أعضاء اللجنة الادارية

الوطنية ومن مندوبي الاقاليم الدين تنتخبهم محالسهم الادارية، وسيعم هذا الجهاز التماسك ووحدة النظر بين سائر المسؤولين في الحزب على الصعيد المركزي وفي مستوى الاقاليم .

ولن نجدنا -بما ان نكتفي بمراجعة القوانين اذا نحن لم نباشر تطبيقها بأساليب ثورية جديدة .

ان حزبا الذي نريده واضحا في آفاقه، ومتماسكا في تنظيمه، ينبغي له ان يستخلص النتيجة المنطقية لاتجاهه الثوري . ولذلك يجب علينا ان نوجه عناية خاصة للتربية الايديولوجية في الحزب، التي بدونها سوف تبقى اختياراتنا في عيز الامال ومن قبيل التمنيات العاطفية .

ان هذا التكوين الايديولوجي يجب ان يقوم على اساس دراسة القوانين العلمية لتطور المجتمع وقد اثرتها تجارب الثورات الاشتراكية والتحررية ضد الاستعمار . كما يجب ان تمتد جذوره الى اعماق ثقافتنا الدينية الاسلامية، وان تستمد ذمتها من تراثنا القومي الزاخر بالقيم التقدمية والانسانية .

ولن يكون حزبا في مستوى مهامه الا اذا وجه عنايته الدعوى لتكوين الكوادر (الاطارات) ولا جدوى من التشكي من فقدان الاطارات لان ذلك يكون منشاها ضعف الكوادر الايديولوجي نفسه . ومهما يكن فانه لا معنى لاعلان الاختيار الثوري بدون اطارات مسلحة بايديولوجية ثورية .

على انه لا ينبغي ان يغرب عن بالنا ان افضل مدرسة للاطارات واحسن طريق لتدريب المناضلين على الكفاح والتضحية في سبيل الشعب، هي في العمل اليومي الذي يباشره المناضلون حتى اداء المهام البسيطة . ان على كل مناضل منا بوصفه مواطنا ان يوءى العمل المنوط به بمنتهى الكفاءة والضمير المهني . فان كان عاملا ميكانيكيا او طبيا او ممرضا يجب عليه ان يتقن عمله خير اتقان . وان كان مرشدا او مهندسا فلاحيا يجب عليه ان يهيئ نفسه ليكون ركيزة للاصلاح الزراعي، وان كان استادا او معلما يجب عليه ان يكون متضلعا في الاساليب البيداغوجية الطليعية . علينا ان نكون خميرة المجتمع التقدمي المزدهر الجديد الذي ننشده في غدنا القريب .

ان المناضلين يكتسبون قوتهم الايديولوجية وصلابتهم الخلقية عن طريق نضالهم وسط الشعب، سواء داخل الحزب نفسه او عن طريق المنظمات الجماهيرية، او في المعمل والمنجم والجامعة او الحقل . ولذا يتعين تحديد دور الحزب في الامة حتى يكون الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بحق طليعة الكفاح الوطني التي تقود معها جبهة عريضة لفئات

٢ - الحزب والامة

ان المحتوى الاجتماعي للحزب يستمد تركيبيه من اختيارتنا الايديولوجية ومن أفقنا الثوري ، كما يبني على ما استخلصناه من نتائج في تحليلنا للمواقف الاساسية لمختلف فئات المجتمع تجاه قضايا التحرر الكامل السياسي والاقتصادي ومشاكل بناء المجتمع الاشتراكي . فلا غرو أن نكون عن جدارة حزب الجماهير الكادحة الحضرية والقروية الذي يتجسد فيه التحالف بين العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين . فنحن حزب الشعب المغربي باستثناء الطبقات المستغلة من اقطاعيين وبورجوازيين طفيليين حلفاء الاستعمار الجديد وركائزه .

وفي هذا التعريف تنصب المشاكل التي يجب أن نواجهها لكي يكون الحزب قادرا على تحريك الجماهير ، من داخله ، وعن طريق المنظمات الجماهيرية الخاصة بكل فئة من المجتمع ، سواء أكانت منظمات مهنية أو حركات شباب ونساء .

أما توجيه هذا التحريك فانه لا بد أن يتم داخل خلايا الحزب في الاحياء والقرى والمؤسسات ، وهي المدارس الدائمة للمناضلين في الحزب .

علينا أن نعبر اهتماما خاصا لنشاطنا في وسط الفلاحين ، وأن نقيم منظمات جماهيرية فلاحية طالما اتخذنا قرارات بشأنها . ونحن في حاجة الى قيامها لتعزيز عمل فروعنا القروية المنتشرة على مجموع خريطة البلاد .

وعملنا كذلك في الميدان النسوي يجب أن يتقوى بتأسيس منظمة جماهيرية تساعدنا على اكتشاف الكوادر النسوية ، وعلى تعميق الوعي الثوري لدى الفتيات والنساء اللواتي يشكلن احدى الدعامتين لبناء المجتمع الجديد .

وان على خلايا الطلاب والشباب أن تدخل في مهامها مزيدا من العمل على توحيد الشباب ضمن منظماتهم الخاصة ، لكي تصبح قادرة على القيام بدور التحريك والتأطير .

أما نشاطات الحزب كمنظمة سياسية وسط العمال وفي المؤسسات فانها بالغة الاهمية ، لانها هي الضمان لامتراج النضال السياسي بالنضال

النقابي . وفي هذا السبيل يجب علينا ألا نغفل أى عامل من العوامل لتي يمكنها أن تؤثر على تحقيق هذا الامتراج ، سواء العوامل المتعلقة بدفع التكوين الايديولوجي ، وسوء تقدير الظروف الراهنة ، أو العوامل الداخلية المتعلقة بالبطالة ووسائل الضغط والافساد التي يملكها النظام ، وحتى المتصلة بالتركيب النقابي نفسه .

علينا أن نحلل سائر هذه العوامل حتى نسلط كل الاضواء على المشاكل التي تحدث في العلاقات الدقيقة بين النقابات المهنية والحركات الثورية . يجب أن يكون واضحا في الادهان أهمية النضال النقابي ، وكذلك ضيق افقه ، اذا هو لم يفتح على المطالب السياسية والاهداف الثورية .

يجب أن نظل يقظين أمام سياسة النظام القائم في الميدان النقابي على أنها تدخل في نطاق أوسع ، هو خطة الاستعمار الجديد لى مستوى القارة الافريقية ، وغرضها تشجيع التيارات الاصلاحية للاسياسية في الاوساط النقابية العمالية وفصل النضال السياسي القومي عن الحركة الاقتصادية المحدودة الاطار .

وتلك ظاهرة يجب أن نعيها وندرکها بكل اهتمام بالنسبة لنا وبالنسبة لمجموع القارة الافريقية . يجب أن نضع في اطارها السليم مشاكل الارتباط المتين بين المهام النقابية الخاصة وبين مسؤوليات حركة التحرير الوطني التي تجند سائر فئات المجتمع ، والا ، اذا نحن أهملنا وضع هذه المشاكل وضعا سلميا وعجزنا عن مواجهتها بكل شجاعة وبدون تعصب ، فان القوى الثورية المفضلة التي هي الطبقة العاملة ، سوف تصبح معرضة للانصراف ولو الى حين عن مهمتها الطبيعية .

ينتج من هذه الملاحظة أن خطتنا فيما يرجع لعلاقات الحزب بالمنظمات الجماهيرية خطة منظمة واضحة بحكم دور الحزب كمحرك ، ودور كل منظمة حسب نوعيتها وضمن حدود استقلالها الذاتي .

فالاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، بوصفه الاداة الثورية ، هو وحده الذى يستطيع أن يقوم بالدور القيادى في نضال سائر فئات المجتمع الثورية . وتلك انما هي نتيجة منطقية لتحديد معنى الاختيار الثورى الذى قلنا عنه انه يجب أن يكون ملبيا لحاجات الامة بأسرها . ومعنى هذا أن الحزب وحده يحق له أن يحمل بوصلة النضال السياسي ، وأن يدرس ويحدد خطة العمل لمجموع الحركة الثورية في البلاد . وان دور كوادرتنا ومناضينا داخل المنظمات الجماهيرية ، والتي لها اهدافها ومهامها الخاصة بها ، يجب أن يكون هو صهر معاركهم الخاصة في الافق الشامل الذى سطره الحزب كأداة سياسية مفضلة .

وبذلك نضمن الوحدة الايديولوجية للقوى الشعبية ، كما نضمن حركيتها وتماسكها وسيرها المنسجم بخطى ثابتة نحو غاياتنا الاساسية .

# الخلاصة

إننا نلمس في نهاية هذا التقرير أن المهمة الرئيسية التي تتوقف عليها سائر المهام هي تقوية الحزب في ميدان التنظيم، وفي التعميق الايديولوجي لكوادره وناضليه، لكي تتلاءم الاداة مع الاهداف الثورية.

وسوف نتغلب على كل الصعاب ونجتاز أشد العقبات، وعند تأديتنا لهذه المهام، إذا استحرنا المهمة التاريخية المنوطة بحزبنا، هذا الحزب الذي تمتد جذوره البعيدة الى صفحات تاريخ نضال شعبنا المجيد على مر العصور ضد الاستبداد وفي سبيل التقدم. ولا أدل على ذلك من أن يكون في طبيعة سير حزبنا بعض من أبلوا البلاء الحسن ضد الاستعمار، منذ عهد الاحتلال الاستعماري في أوائل القرن، وكذلك قادة حركة المقاومة وجيش التحرير الذين خاضوا المعارك الاخيرة. ولسنا نذكر مراجعنا المجيدة لمجرد الفخر بها، بل لنؤكد الامانة التي يضعها هذا الانتماء البطولي في عنق حزبنا سواء أمام الشعب المغربي أو بالنسبة لمجموع الحركة الثورية في العالم. وفي ذلك أيضا عربون لنجاحنا.

ان قيام حركة التحرير الوطني في المغرب، وتطورها مع الزمن على اختلاف اسمائها عبر المراحل التاريخية قد سجلا نجاحات ساطعة تخللها الكثير من الصعاب.

ان وجودنا في حد ذاته ونشاطنا المتزايد ما فتئنا يشكلان خطرا قاتلا على أعداء شعبنا سواء جاءوا من الخارج أو كانوا يعيشون كالتفيليات بين ظهرانيه . واذا نحن قد اكتسبنا من خبرتنا الجماعية مقدرة على تحليل صحيح لوضع شعبنا وظروف نضاله ، فقد ارتكبنا بعض الأخطاء وسحلنا بعض الفشل مما زاد في اثره تجربتنا .

ومنذ أن حملنا الاسم المطابق لحقيقتنا ، وهو اسم "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" استطعنا أن نعبي القوة الحية في البلاد ، ونقود أغلب فئات مجتمعنا التدمية في نضال مشترك من أجل حماية مكاسب شعبنا ، وتحقيق مطالبه العميقة في التحرر والتقدم والرفاهية والسلام .

واذا كان الموتمر الثاني لحزبنا سوف يمكننا من اعطاء مضمون دقيق لاختياراتنا السياسية لاجتياز مراحل نضالنا في اطار أفقنا الثوري ، فان عليه كذلك أن يخلق الظروف الملائمة لتعاون وثيق مع المنظمات الجماهيرية التي تشاركنا في أهدافنا .

وفي نفس الوقت الذي سنسهر فيه على تحسين أساليب عملنا داخل الحزب وتقوية هذه الاداة التي صهرتها حتى الان كثير من المحن والتضحيات ، فان علينا ألا ننسى أبدا أننا في النهاية لسنا في خدمة الحزب بل في خدمة مجموع الجماهير العربية ، ولسنا سوى طليعتها . كما علينا ألا ننسى أننا نقف كذلك في طليعة الحركة الدولية للتحرر الوطني والتقدم .

ولذا فان علينا أن نعتبر كواجب مقدس المحافظة على وحدة صفوفنا داخل الحزب ، وعلى ارتباطنا المتين بشعبنا ، وعلى تضامننا غير المشروط بسائر الشعوب المناضلة من أجل كرامتها وحقوقها .

وسنجد في هذا السلوك سر قوتنا وضماننا أكيدا لانتصارنا .

فاتح ماي ١٩٦٢